



الدكتور محمد البهي

العلمانية والدين بين الفكر والتطبيق



من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية

٥٨٧

مطبعة الأزهر



الدراسة والتحليل

العلماء نيرة والدراسة بين الفكر والتطبيق

من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية

مطبعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قديم

جلم

السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ خلف السيد على
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد :

فقد رأت اللجنة العقيدة والفلسفة ، بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ،
أن تقدم عملاً أمام التيارات الوافدة والملاحدة تبين فيها وتناقضها
وتهاافتها .

وتجلى - بانتالي - قيم الإسلام الاصلية ، ومثله العليا .

ومن ثم وقع اختيار اللجنة (على طبع رسالة : (العلمانية والإسلام
بين الفكر والتطبيق) للأستاذ الدكتور محمد البهي ، لطبعها وتداولها على
نطاق واسع ، لتكون في متناول الجميع ، وتحت بصر الطبقة المستفيرة
المتقفة ، والباحثين عن الحقيقة ، كنموذج للبحث الجاد ، والتفكير
الرصين ، والموازنة الواعية والرأي الثاقب .

وقد أذن المؤلف - مشكوراً - للجنة بطبعها ، متبرعاً كمادته -
بما ينشره له المجمع من أبحاث ، ابتغاء وجه الله تعالى . . فشكر الله له ،
وجزاه خيراً عن الإسلام وأهله .

- ٤ -

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه .
• ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة ،
إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهاب . .

الأمين العام
لمجمع البحوث الإسلامية
(خلف السيد علي)

المقدمة

يفرض علينا الأجنبي - منذ الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر - :
« موضوع التفكير » ، ويجرنا إلى مشاكل ليست من طبيعة يبتقنا ،
ويدفعنا في متاهات تنسى فيها ديننا وتاريخنا وكل عوامل مقوماتنا ،
أو تتركها عن قصد ، وربما تتركها متحدين إياها ، وجاهدين في حل
الآخرين منا على الترغيب عنها :

فرض علينا « العلمانية » ، في تعليمنا ، وفرضها علينا في تشريعنا ،
وفرضها علينا في تفكيرنا وسلوكنا ، وفرضها علينا في سياستنا ، وفرضها
علينا في اقتصادنا ؛ ففصل بين الإسلام وحكم الدولة ، وأبعد الإسلام
عن مجالات الحياة العامة ، وتركه داخل المسجد وفي قلوب الناس يمارسونه
اعتقاداً ، وقلما ينزلون به إلى التطبيق .

ويحاول منذ الحرب العالمية الثانية أن يفرض علينا علمانية من نوع
آخر متطرف : يحاول أن يفرض علينا إلغاء الدين عقيدة ، بعد أن
طمست معالمه عملاً في أوضاع المسلمين ؛ يحاول أن يصل بنا إلى ما يسمى :
« الإلحاد العلمي » ، وهو مرحلة من مراحل العلمانية ، كي نصل عن
طريقه إلى مجتمع غير طبقى !!

يفرض علينا العلمانية كحل لمشكلة ازدواج السلطة ، وكحل آلى
لتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية .

هل المجتمع الإسلامى في ظل الإسلام ومبادئه : في الحكم والسياسة ،
وفي نظراته إلى الإنسان ، وفي تحديد منهج السلوك له ... تنشأ له مشكلة

تتعين العلمانية حلا لها ؟ أم أن العلمانية كحل تتطلب أن نستورد من
الاجنبي عنا مشكلته أولا ؟ فإن صعب استيرادها فلتتصورها على الأقل ،
وتكون العلمانية عندئذ حلا لوم ، وليست لحقيقة قائمة فعلا ؟ !

إن هذا البحث يحاول الإجابة عن هذين السؤالين .

العلمانية والإسلام : في الفكر

الإنسان في ظل مبادئ الإسلام لا يرتفع إلى مستوى الألوهية والقداسة في التقدير ، كما لا ينزل إلى مستوى الحيوان في السلوك والمعاملة . . ولا يعصم عن الخطأ في الحكم والرأى والسلوك ، بل كما يصيب بخطيء . . والوظيفة العامة التي يتقلدها الإنسان - أيا كانت منزلتها - لا تغير من خصائص طبيعته البشرية . . وحكومة الإسلام في تطبيق مبادئه ليست إلهية ، بل هي بشرية تخضع للنقد ، وتقبل الشورى والمطالبة بها . ورأى الإنسان أو اجتهاده ، لا يلتزم به إلا الإنسان صاحب الرأى نفسه وإمام المسلمين أو رئيس دولتهم هو - بحكم نظام الإسلام في الخلافة - من الخيرة بينهم : إيماناً بالله ، ومعرفة بمبادئ الإسلام ، وأكثرهم تجنباً للظلم والاعتداء ، وإحفاقاً للحق ، وإقراراً للعدل .

والعلمانية إذن ، ليس لها مكان في وجود الإنسان مع الإسلام فإما أن يوجد الإسلام ولا علمانية ، أو توجد العلمانية ولا إسلام .

والعلمانية في تصوير بعض المسلمين المعاصرين وفي محاولتهم التوفيق بينها وبين الإسلام في مجتمع إسلامي . تعود إلى تصور في تصور الإسلام ، ثم إلى رغبة في محاكاة حلول في تفكير الغرب ، لمشاكل كانت وليدة البيئة الغربية ، ونتيجة الصراع فيها حول السلطة والتفرد بالقوة في كل جوانبها في المجتمع الأوروبي .

إذ العلمانية تنسب على غير قياس إلى العالم ، أو العالمية Secularism : هي نظام من المبادئ والتطبيقات يرفض كل صورة من صور الإيمان الديني والعبادة الدينية . . هي اعتقاد بأن الدين والشئون الكليريكية واللاهوتية

والكنسية ، والرهبنة لا ينبغي أن تدخل في أعمال الدولة ، وبالأخص في التعليم العام .

والتحول إلى العلمانية هو التحول من الملكية الدينية إلى الملكية المدنية ، أو من الاستعمال الديني إلى الاستعمال المدني .. هو التخلص من سلطة الرهبنة والعهد الرهبي .. هو التحول إلى الالتقاء للمدني .

... والعلماني Secular ، هو ما يتعلق بالحياة الدنيوية المؤقتة وإيست له قداسة مقابل الشؤون الكنسية ، ومنه الموسيقى الدنيوية مقابل الموسيقى الدينية أو الكنسية ، والمدرسة الدنيوية أو المدنية مقابل المدرسة الإكليريكية .

وهنا إذن ، ثنائية في المجتمع الأوروبي : هنا دولة وكنيسة هنا مدني وديني .. هنا حياة دنيوية غير مقدسة - وحياة أخرى كنسية لها قداستها .. هنا دولة لها سلطة وتريد أن تتوسع في سلطتها ، وهناك كنيسة لها سلطة كذلك وتريد أن تحافظ - على الأقل - على سلطتها في مواجهة سلطة الدولة . وهناك حياة مدنية ودنيوية تخضع للتغيير والتطور ، وهناك حياة دينية كنسية في منأى عن التغيير والتطور .

هذا مشكل لا يبرز إشكاله إلا وقت أن يتخاصم الطرفان ويمتنع أي منهما عن أن يخضع للطرف الآخر ، بسبب من الأسباب .

كانت الكنيسة تكاد تكون صاحبة الساطة المسيطرة طوال القرون الوسطى في أوروبا . حتى ابتداء الإنسان الأوروبي يكشف مجالا آخر يرى فيه استقلاله عن الكنيسة ، وهو مجال البحث الطبيعي . ثم أخذ يشعر بوجود نفسه المستقل يوم أعلن قانون الجاذبية ، وأخذ يعتز بنفسه يوم استخدم قوة البخار في الصناعة . ثم كلما اكتشفت قوة أخرى ، ابتعد عن الكنيسة وسيطرتها ، بل واتهم الكنيسة ونال من دين الكنيسة ،

فزادت اتهاماته بعد أن عرف قوة الكهرباء ، وفجر الذرة ، وبحث الفضاء .. وهو إذ يوجه اتهاماته للكنيسة ويتال من دينها لم يكن ذلك بناء على أدلة علمية يقينية توجب إبعاد المسيحية ، وإنما في الأغلب يستهدف من كثرة الاتهام والنيل . المحافظة على حرية في حركة البحث وفي السلوك في ظل دولة قوية مستقلة عن الكنيسة ، وعن رأى رجال الإكليروس فيها .

والذين كانوا يوجهون الاتهامات إلى الكنيسة ، وينالون من المسيحية في عصر من العصور بعد القرون الوسطى - وبالأخص من القرن السابع عشر ، إلى القرن التاسع عشر - لم يسلبوا من المعارضة .. والمعارضة العلمية القوية : القوانين التي قامت عليها الماركسية في القرن التاسع عشر مثلاً - وكانت نظرتها إلى الكنيسة والدين أشد مراحل العلمانية عنفاً ضد الكنيسة والدين - هذه القوانين لم تسلم لها من الوجهة العلمية :

١ - فنشأة الأنواع وتطورها - كما نذكر عند : داروين Darwin (١٨٠٩ - ١٨٨٢) و هيكل Haeckel (١٨٣٤ - ١٩١٩) . . بقيت حتى الآن لغزاً ، كما كانت ، ولم تصبح قانوناً علمياً ، كما ادعت الماركسية وأسست عليها تفكيرها .

٢ - والأصل الميكانيكي الذاتي ، الذي يؤكد أن الحياة كلها ، من : عقلية ، ونفسية ، وسلوكية صادرة عن « مادة » عضوية في الإنسان . . هذا الأصل لا يعتبر من الحقائق العلمية في نظر كثير من الباحثين .

٣ - والمادية كذهب تحت أى عنوان . . انتهى أمرها اليوم ، على الأقل في ميدان البحث العلمي ، وبالأخص : جعل الاقتصاد أساس الحياة الإنسانية في جميع اتجاهاتها . . نقضه ماكس فيبر Max Weber (١٨١٤ - ١٩٢١) في كتابه : « البحوث الدينية الاجتماعية » ، (ثلاثة

أجزاء سنة ١٩٢٠) بالدين عند المنرد ، والصينيين ، واليهود .
وبالمجتمع والاقتصاد في القرون الوسطى وصلته بالتفكير الكنسى .
وبالرأسمالية وتأثيرها بتعاليم كالفن : Galvin (١٥٠٩ - ١٥٦٤)
وبالحقائق الرياضية والمنطقية وعدم صلتها بأى أساس مادى .

مشكل تنازع السلطة بين الدولة والكنيسة ، أو بين الدنيوى غير
المقدس ، والكنسى المقدس تصور حله بعض المفكرين فى أنه يجب
أن يكون - الحل النظرى على الأقل - فى توزيع السلطة وتقسيمها بين
الطرفين : يكون للدولة مجال ، وللكنيسة مجال . . تكون للدولة شئون
السياسية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، والتشريعية بما لا يمس الكنيسة ،
وتكون للكنيسة شئون الأسرة فى مراسم الزواج ، وطقوس الوفاة ،
ونظام الرهبنة والاكليروس

وهذا التقسيم ، أو الفصل بين السلطتين يأخذ اسم العلمانية . . وقد مر
فى التفكير الأوروبى بمرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة العلمانية المعتدلة
عشر والثامن عشر .

المرحلة الثانية : مرحلة العلمانية المتطرفة ،
عشر ، وقد بلغت قمتها فى التطرف فى الفكر المادى التاريخى .

فالمرحلة المعتدلة ، وإن اعتبر فيها الدين أمراً شخصياً لا شأن للدولة
فيه ، فإن على الدولة مع ذلك أن تحمى الكنيسة . وبالأخص فى جباية
ضرائبها . وإن طالب التفكير العلمانى فى هذه المرحلة بتأكيد الفصل بين
الدولة والكنيسة ، فإنه لا يسلب المسيحية كدين من كل قيمة لها ،
وإن كان ينكر فيها بعض تعاليمها ، ويطالب بإخضاع تعاليم المسيحية
للعقل ، وإلى مبادئ الطبيعة ، وما نشأ عنه ، ذلك المذهب المعروف باسم :

Deism وهو مذهب يعترف بوجود الله كأصل للعالم ، ولكنه ينكر الإعجاز ، والوحي ، وتدخل الله في العالم ومن أتباع هذا المذهب :

١ - Voltaire فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) في فرنسا .

٢ - Shaftesbury شفتسبرى (١٦٧١ - ١٧١٣) في إنجلترا .

٣ - Lessing ليسنج (- ١٨٧٢) في ألمانيا :

ومن فلاسفة هذه المرحلة المعتدلة الألمانية في التفكير الأوربي :
الفيلسوف الانجليزى لوك Loke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) .

فهو يرى : أن الدولة الحديثة التي رفعت شئونها كل وصية للكنيسة ..
تنظر إلى كل اعتقاد ديني على أنه رأى شخصي وإلى كل رفعة في الدين على أنها
رابط حر ، يجب أن يتحمل وأن يدافع عنه ، طالما لا يهدد نظام الدولة
بالإفلاق أو التخريب .

وقد شارك ليبنيز Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) لوك ، كي يكون
الوحي المسيحي مطابقاً للعقل - في وجوب حذف بعض التعاليم المسيحية :
كعقيدة التثليث ، وعقيدة الطبيعة الإلهية الإنسانية للمسيح ، على أن يصبح
الوحي إلهي للإنسان عامة هو القوانين ، والمبادئ ، وليس ما وراء
الطبيعة ، كما وقع لموسى .

وبالرغم من أن يصبح الدين بعد هذا التحويل في الوحي موضوعياً ،
فإنه يظل أمراً شخصياً ، يلتزم به الشخص وحده ، دون صلة بالدولة .

ومن فلاسفة هذه المرحلة المعتدلة في الألمانية كذلك : الفيلسوف
الانجليزى الآخر هوبز Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩) .

فهو يرى : أن الدولة « عقد » ، وأن عليها أن تقوم الإنسان بالإكراه
إلى الانضمام إلى هذا العقد ، ودفع الإنسان بالإكراه إلى الانضمام إلى

عقد الدولة ناشئ. عن نظرتة إلى الإنسان على أنه : «أناي» من طبيعته .
على العكس من نظرة روسو Rousseau (١٧١٢ - ١٧٧٨) إلى هذه
الطبيعة : فطبيعة الإنسان في نظر روسو . . هي طبيعة خيرة ، وأن
الإنسان اجتماعي بإحساسه ، ولذا لا يدفع بل ينتظر منه أن يشارك من
نفسه في الدولة كمعد اجتماعي ، لصالح الكل .

ويتحدث « هوبز » عن « سيادة » الدولة . . فجعل الدولة هي المصدر
الوحيد للقانون ، والأخلاق ، وكذلك الدين . ويقول في شأن ذلك :
« لهذا أعلن أن سلطة الدولة العليا لها الحق في أن تفصل هي في بعض
التعاليم : هل هذه التعاليم تحتل بالنسبة لطاعة المدينين للدولة أم لا ؟ . .
فإذا كانت لا تحتل فيجب تحريم انتشارها » .

وفي نظره : ممارسة الدولة لسياستها هو لعب بقوة الأنايية المتجمعة :
فالأفراد أنانيون بطبائعهم ومن مجموع أنانيتهم تتكون قوة الدولة .
والدول في علاقات بعضها مع بعض يسود فيها وضع الطبيعة المسمى الآن
بالسيادة ، ومن أجل سيادات الدول في نظر « هوبز » . . يستمر الحرب .
والقوة والمنفعة كلتاها تحدان وحدهما طبيعة الجماعة . وتوضح
العلاقات بين الدول ، وأنها علاقات قائمة على استخلاص المنفعة واستخدام
القوة يظهر التشيل بالحيوانات كشعار للدولة في فلسفة الفلاسفة :

ف عند هوبز : الذئب هو شعار الدولة .

وعند مكيا فيلي : شعارها هو : الأسد والثعلب .

وعند اشبنجار : شعارها هو : النسر .

وعند ليسنج : شعارها هو : القرد الجارح .

ومن أجل حرص « هوبز » على سيادة الدولة : يعارض كل اتجاه
يعارضها ، وبالأخص يتجه بمعارضته إلى الكنيسة . والامر عنده في غناصة

الكنيسة ليس هو أمر التفتيش عن الحقيقة ، أو القانون ، أو الدين . .
بقدر ما هو محافظة على قوة الدولة وسيادتها وللدولة - أو للأكثرية -
أن تفعل في نظره ما تهوى وما تريد . والإنسان في تمثيله للجماعة له أن
يستحسن ، أو يستقبح ما يشاء . وبذلك يعود الإنسان من جديد مرة
أخرى - بعد السوفسطائية في الفكر الإغريقي القديم - إلى أنه هو مقياس
الأشياء ومقياس القيم . وعلى هذا النحو تنظر الشيوعية إلى الفرد : فهي ترى
مغزى وجوده في وجود الإنسان العام : في وجود الوحدة الجماهيرية ، . .
في وجود الدولة ، . . في وجود الحزب ، . . وعن هذه النظرة تفصل
الشيوعية إلى : (الدولة المطلقة) . ونظام الدولة المطلقة يجعل الدولة :
المبدأ والمصدر الأخير لكل جانب من جوانب الحياة .

واندفاع « هوبز » إلى التقدير الأسمى للإنسان العام يعود إلى خضوعه
إلى اتجاه المادية ، ورؤيته الحقيقة كلها - وليس بعضها فحسب - في الماديات .
ثم يعود أيضاً إلى إيمانه : بقانون الحركة الطبيعية بين الضغط والدفع ،
والسبب والمسبب . . تلك الحركة التي تنشأ عن أسباب طبيعية خالصة
في تحليل الأحداث . إذ عن طريق تأثر هوبز بالأمريين معاً . . لم ير إلا
السيادة المطلقة للدولة في جميع الأفراد الانانيين بطبيعتهم ، على العقد .
وكذلك يصدر رأيه عن هذا التأثير بوجوب معارضة الدولة للكنيسة
في سبيل احتفاظها بالقوة المطلقة ، وأيضاً باستخدام الحرب مع دولة
أخرى .

ولم يسلم « هوبز » من المعارضة القوية لرأيه في الدولة ، وفي معارضة سلطة
الكنيسة : فقد قام في وجهه في إنجلترا ما يسمى : بمدرسة كبردج . ومن
أقوى المعارضين له في هذه المدرسة : Ralf Cudworth (١٦١٧-١٦٨٨) :
فقد عارض مذهبه الإلحادى ، ورفض : أن تكون الأخلاقيات يمكن

أن تنشأ عن الفهم الطبيعي كما يدعى هوبز . وأكد أن هذه الاخلاقيات
تصل في المثل العليا في العقل الإلهي . والعقل الإنساني يسهم فيها عن طريق :
أنه مخلوق لله .

ومن أنصار هذه المدرسة :

١ - Samuel Parker صمويل باركر .

٢ - Henri More هنري مور .

٣ - Johni Smith جون سميث .

وأما الفيلسوف الإنجليزي الآخر : هيوم Hume (١٧١١-١٧٧٦) :
فهو مع كونه ملحداً ينكر الله ، كما ينكر خلود الروح .. إلا أنه كرجل
من رجال التقاليد في إنجلترا .. يتي على اعتبار الدين ، كإيمان فقط .
فالدين في نظره ليس علماً . وإنما هو إحساس فقط .. إحساس بالإيمان
بوجود قوى فوق الإنسان . هو إحساس ناشئ عن تغير موجات الحياة ،
وظلام القدر ، والترقب الخيف ، والقلق من المستقبل ، وبالأخص بعد
الموت ، والوثنية هي الصورة الأولى لهذا الإيمان .

وفي فرنسا ظهر الفيلسوف روسو Jean Jacques Rousseau
(١٧١٢-١٧٧٨) : وهو يتفق مع هوبز في إبعاد الدين عن الدولة وعن
التربية على وجه أخص . ولكنه يختلف معه في سبب الاطالبة بإبعاده .
فهو في فلسفته على الضد من فلسفة هوبز .. هو إنساني وليس بمادي .
ويستهدف في فلسفته تقدم الإنسانية وحريتها ، وسعادتها ولكن بوسائل
أخرى غير تلك التي نادى بها فولتير : فروسو كان من أصحاب القلب
والإحساس ، بينما فولتير كان من أصحاب العقل والتفكير .

روسو يرى : إن الإنسانية يجب أن تعود إلى الطبيعة الأولية .. إلى
فضيلة المواطن .. إلى سعادة الأسرة والمنزل . ولكن يقف في طريق

سعادة الإنسانية - في نظره - التناقض بين الطبقات والطبقة الحاكمة ،
وكل المنظمات التي تخنق بالقوة للسيطرة وتسمى إلى الاحتفاظ بها من :
مدنية ، وكنسية .

وبالرجوع إلى الطبيعة الأولى وحدها - في نظره - توجد بين الناس :
المساواة ، والحرية . وبذلك فالناس إخوة .. وليس بالرجوع إلى الثقافة
والمدينة ، ولا إلى المجتمع الذي يحمل ذلك . وبسبب الحرية والمساواة ..
يعطى « روسو » الكلمة إلى الديمقراطية الراديكالية وسيادة الشعب ،
بدلاً من تعاليم : الدولة المطلقة عند « هوبز » ، وبدلاً من الملكية الدستورية
النموذج البريطاني عند « مونتسكيو » Montesquieu (١٦٨٩ - ١٧٥٥) .
وفي نظرة ليست هناك حاجة إلى نيابة برلمانية ، طالما تكون القوة
الحقيقية للشعب . ويمكن من وقت لآخر : أن يقترح الشعب على بيان
يعلم عليه .. وإلا لا تكون القوة في الواقع لهؤلاء الناس الطيبين ، ولا
للشخصيات الحية في أصلها التي تصنع الدولة ، وإنما تكون القوة عندئذ
للك المؤسسات الثقافية الجامدة ، وللك الأحزاب ، والطبقات ، والمنظمات
التي تنمو وتتعاظم فوق رؤوس الشعب وتسلبه حريته ، معتمدة على تجاربها .
فالدولة هي الشعب نفسه ولا ينبغي أن ينظر إلى الشعب إلا على أنه
اتحاد اجتماعي حر (عقد اجتماعي) صادر عن إرادة المواطنين ، الذين
هم كذلك ليسوا شيئاً آخر سوى : أنهم مواطنون ، متساوون ، أحرار
طيبون .

وفي التربية - للمحافظة على الوضع الطبيعي الأصيل للإنسان - يجب
أن يترك التلميذ حراً ، بدون إكراه له من الخارج .. يجب أن يتبع ما له
من استعدادات وطاقات ذاتية : بحيث ينشأ صادقاً في حسه ، وطبيعياً مع
خصائصه وللمحافظة على أن يكون طبيعياً في نموه يجب إبعاد غير الطبيعي

من القوى الثقافية ، والمادة ، والقانون ، وكذلك تعليم المسيحية الخاص ، بالخطيئة الموروثة ، . فكل شيء من صنع الخالق عندما يخرج . . هو حسن ، وكل شيء يقع تحت أيدي الإنسان . . يتحط ويتغير ، . هذه هي الجملة الأولى في كتابه القربى « اميل » . وفي هذا الكتاب يركز روسو على الطبيعة ويجعلها وحدها هي العامل الفاصل . كما يجعل الدين في الغريبة أمراً ضد الطبيعة . فالإيمان في أكثر الناس هو أمر جغرافي ، ويتعلق بالإنسان وحده : هل هو ولد في مكة ، أو في روما .

وروسو على وجه التأكيد ضد تلقين الأطفال الحقائق الميتافيزيقية ، التي لا يمكن أن تدرك بالحس ولذا - من وجهة نظره - ينبغي أن لا يتبع الطفل حزباً دينياً . ولكن يمكن من الاختيار بنفسه ، على أساس من عقله الخالص .

وفي الوقت الذي يتجه روسو فيه ضد الإلحاد يتجه أيضاً ضد الأدلة الميتافيزيقية على وجود الله ، التي يحتضنها علم اللاهوت الكنسي . فاقه - في نظره - ليس موضوعاً للعلم ولا للعقل ، بل هو موضوع للإحساس والقلب . والإيمان بالفضيلة والخلود هما : الدين الصادق .

ليسنج Lessing (١٧٢٩ - ١٧٨١) والدين :

والدين في نظر ليسنج ليس شيئاً نهائياً . ولكنه يكون مرحلة يقوم عليها طريق الحياة للإنسانية . والآديان كلها تقع في مجال التطور - ويجب أن نخطو إلى ما هو أفضل وأحسن . وفي الآديان الكبيرة يستهدف الله توجيه الإنسانية إلى ما هو حق وصح . وإيست هناك حقيقة أبدية لا تنقض . وإنما هناك سعى نحو الحقيقة .

وفي هذه المرحلة الأولى للعلمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ،
- هذه المرحلة التي تعتبر متصلة نوعاً ما عن المرحلة التالية - تكمن دوافع
الفصل بين الدولة والكنيسة ، أو بين الدين والدولة في الأسباب الآتية :
أولاً : الحرص على سيادة الدولة سيادة مطلقة ، في مواجهة سلطة
الكنيسة ، ووصايتها السابقة في القرون الوسطى على الإنسان ، كما هو واضح
عند (هوبز) .

وثانياً : اتهام المسيحية ببعد بعض تعاليمها عن العقل - كمقيدة التثليث ،
وعقيدة الطبيعة الإلهية الإنسانية للمسيح - كما يرى في فلسفة (لوك ، وليبنز)
وفي محاولتهما - مع آخرين - لتصفية المسيحية على أساس من منطق العقل ،
- كما يدعى - وتسمية ما يخضع للعقل باسم : دين العقل .

وثالثاً : النظر إلى الدين في التربية على أنه ضد الطبيعة ، كما في نظرة
(روسو) إليه ، بناء على تعاليم المسيحية : « بالخطيئة الموروثة » .
ورابعاً : اعتبار الدين أمراً متطوراً ، وليس بنهائي ، كما يراه (لبنج)
وبالتالي حقائقه متغيرة وقابلة للنقض .

وإذا كان هوبز قد كشف واضحاً في فلسفته عن عامل الفصل بين الدولة
والدين ، وهو عامل الحرص على سيادة الدولة .. وهو عامل يتصل بالتنازع
على السلطة بين الدولة والكنيسة ، أكثر منه عاملاً يبرز عزل المسيحية
عن الحياة الإنسانية العامة ، فإن العوامل الثلاثة الأخرى تتجه إلى نقد
الدين . وهي وإن اتجهت إلى نقد الدين والنيل من تعاليمه ، ولكنها تتجه
في واقع الأمر إلى تفسيرات في المسيحية أصبحت تقليداً وعقيدة لبعض
كنائسها . ولكن جوهر المسيحية لا يخرج عن كونه دعوة للروحانية
الإنسانية في مواجهة المادية التي طغت في آخر عهود العصور الوسطى .

المرحلة الثانية للعلمانية في القرن التاسع عشر

وهي مرحلة العهد المسمى «بالثورة العلمانية» ، مرحلة الجناح اليسارى من مدرسة هيجل في القرن التاسع عشر .

وقد قيم مؤرخ الفلسفة : K'lowith في كتابه : Vo Hegel bis Nietzsche - « من هيجل إلى نيتشه » ، سنة ١٩٥٠ - أصحاب العهد المسمى «بالثورة العلمانية» : بأنهم قد انحرفوا في التوجيه ، ونقلوا معارفهم الأكاديمية إلى المعارف الصحفية ، تحت ضغط الظروف الاجتماعية وأصبحت وظائفهم هي وظيفة الكاتب : يقع تحت التبعية المستمرة للناشرين ، ومن يعطون المال ، والجمهور ، والرقابة . وكتاباتهم هي : بيانات ، وندوات ، وبرامج ، وادعاءات . ومظهرهم العلمى أصبح تبليغاً حماسياً للناس ، كما أصبحت لهجتهم تنطوى على الإثارة . ولكن كتاباتهم لا تترك إلا ذوقاً قليل الطعم ؛ لأنهم يدعون ادعاءات عريضة لا حدود لها ، مع فقر وسائلهم . والعالم بعد سنة ١٨٣٠ أصبح قبيحاً وفاسداً . ولو قيس العقل الجديد في عهد الثورة العلمانية بمقياس تاريخ العقل عند هيجل . . . لعد نمطاً من تحويل الفكر . . . إلى همجية وبربرية ؛ إذ أصبح مضمونه الآن : عجرفة . . وميولاً فاسدة .

فيرباخ Feuerbach (١٨٠٤ - ١٨٧٢) :

ويعتبر من أهم المؤسسين لفكر الثورة العلمانية في القرن التاسع عشر : إذ يمكن للإنسان عنده ، أن يدرس مرحلة الانتقال من دين أرضى طبيعى صاف بعيد عن السماء . . إلى المادية المتطرفة . فقد بدا واضحاً : أنه يشلح الإله المسيحى من تاجه ، ويطيح بالتثنية بين الدين الغيبى والعالم المشاهد ، وكذلك بين الكنيسة والدولة :

وذلك في رسالته التى كتبها عن هيجل .

وفي نقده لفلسفة هيجل في سنة ١٨٢٩ : تحدث عن عدم الجدوى من فكرة المطلق ، (وهى الله) وذكر أن المطلق عند هيجل ليس إلا العقل المفارق لللاهوت : ذلك أن العقل الذى يشبه في فلسفة (هيجل) : الخيال الطائف .

وفي رسالته ، لإصلاح الفلسفة ، والمبادئ الأساسية لفلسفة المستقبل ، .. سار قدماً في الطريق نحو الإيمان بالمحسوس وحده ، وبالمادية الهوجاء ، وبالأخص فيما كتبه في هذه الرسالة تحت عنوان ، طبيعة المسيحية ، سنة ١٨٤١ .

والمذهب المنالى عند هيجل - في نظر فيرباخ - ليس إلا غطاء لللاهوت ، ومن لا يتنازل عن فلسفة هيجل ، لا يتنازل عن اللاهوت ، . فرأى هيجل - في نظر فيرباخ - بأن الواقع والطبيعى نشأ عن ، الفكرة ، هو التعبير العقلى في تعاليم اللاهوت : بأن الطبيعة نشأت عن الله . ويقول - متحدياً ذلك - : إن الدين اللانهائى ، وكذلك الفلسفة ، ليس في الواقع إلا تحديداً حسياً نهائياً ، ولكن فيما وراء الضوء ، فبداية الفلسفة لا يمكن أن تكون الله ، أو الوجود بدون موجود ، ولكن بدايتها فقط : النهائي ، والمحدد والواقع . ويجب أن تكون المادية ، أو مذهب المحس في موضع الدين الغيبى (أى الموحى به من عند الله) وفيما وراء الطبيعة . والواقعى ، والحقيقى ليس الله ، ولا الوجود ، ولا المفهوم والمعنى ، ولكن الموجود : هو المحس .

والإنسان هو الموجود الإلهى ، وليس الله . والدين الجديد هو : السياسة بالطبع ، وليس : المسيحية . والسياسة يجب أن تكون ديناً . ولكن لا يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك شيء أعلى في نظرنا يحول السياسة إلى دين . وهذا الشيء الأعلى هو : الإنسان ، ولكن ليس الإنسان الفرد ؛

لأن الإنسان الفرد يظل دائماً إنساناً أرضياً مفتقراً ، ولذا يجب أن تكون ، جماعة العمل ، هي المعبود ، وفي مكان العبادة .

والله والدين ، ليس أى منهما أساس الدولة ، وإنما أساسها الإنسان وحاجته . ليس الإيمان بالله ولكن الشك في الله يجب أن يكون العامل في قيام الدولة . والإيمان الذي يجب أن يتوفر هو : إيمان الناس بذواتهم أنفسهم وبيعضهم بعضاً ، لأنه إذا بقي الله هو : السيد ، والرب . . . فإن الإنسان سيظل واثقاً به ، بدلاً من أن يثق بالناس ، والباقي لنا هو الإنسان وحده .

ولهذا ، فالدولة هي مضمون الواقع كله : هي الطبيعة العامة أو الإنسانية هي الحامية والواقعية للإنسان . وبهذا تصبح الدولة مناقضة للدين ، وأن الإلحاد العملي هو الرباط بين الدولة ، .

والناس يلقون بأنفسهم على السياسة في الوقت الحاضر - هكذا يذكر فيرباخ - لأنهم يعرفون أن المسيحية كدين تشل فاعلية الإنسان السياسية . وتسمى هذه النظرة - من جانب أتباع فيرباخ - التي تنقل الإنسان إلى مكان الله في العبادة ، وتقام الدولة عليها ، وتصنع التاريخ بالمذهب الإنساني الإلحادي .

Marx ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) :

و « فيرباخ » يعتبر معبد الطريق التي سلكها كارل ماركس مع زميله إنجلز ، نحو تأسيس ما يسمى بالمادية التاريخية الامتتاجية Dialektisch وتعود تلامذة ماركس بأن يلتقبوه : « بأبي الاشتراكية العلمية » . وماركس تأثر أولاً بفلسفة هيغل ، ثم عن طريق تأثره « بفيرباخ » تحول إلى اليسار المتطرف لفلسفة هيغل . وقد درس الاشتراكية أيضاً في فرنسا وتعرف هناك على « إنجلز » . وعن طريقه ذهب إلى إنجلترا ، ودرس

للمشاكل الاقتصادية ، كما تأثر بالأوضاع الاجتماعية السيئة التي كانت للطبقة العاملة هناك . وفي سنة ١٨٤٨ وضع « البيان » الشيوعي في مدينة بروكسل ، بالاشتراك مع « انجلز » .

وتأليفه : العائلة المقدسة . والايديولوجية الألمانية . وشقاء الفلسفة . ورأس المال . وقد نعت ماركس نفسه : بأنه تلميذ لهيجل عكس عليه وضع فلسفته : فهيجل نظر إلى العالم من « أعلى » ، لأن « الفكرة » عنده هي مبدأ العالم ، وما عداها تابع في الظهور لها ، ولما يسمى : بالمفهوم ، أو بالعقل العام . والطبيعة المادية هي عنده صفحة أخرى « للفكرة » وحدها . بينما يرى ماركس : أن الحقيقة المادية وحدها هي بداية العالم ، وهي كذلك الواقع الصافي الجازم ، وما عدا الحقيقة المادية مما له طبيعة « الفكرة » كالعادة ، والخلق ، والقانون ، والدين ، والثقافة . . هو تابع في الظهور الإضافي لتلك الحقيقة (المادة) .

و « المادية » عند ماركس تختلف عن « المادية » عند الآخرين من أصحاب اليسار من تلامذة هيجل . . حتى عن « المادية » عند فيرباخ أستاذه ومبدا الطريق له : فالمادية عند ماركس هي المادية العملية ، التاريخية ، الإلحادية .

وفي نقد ماركس للمادية عند فيرباخ يرى : أن المادية التي قام بها فيرباخ هي عوض عن المذهب الحسي ، الذي ينظر إلى العالم الطبيعي على أنه مجعول يقبل قبولاً سلبياً ، وليس على أنه إنتاج للعمل الإنساني المحسوس (الاقتصاد) ، أو على أنه يدرك على أنه عمل .

والنظرة المادية لماركس هي نظرة راديكالية (متطرفة) تستخدم في شرحها عدة مبادئ من فلسفة هيجل . . استخدم فيها :
أولاً : مبدأ الباعث على التطور الدائم .

وثانياً : مبدأ رفع المتناقضات .

وثالثاً : مبدأ التقدم نحو جديد ، وإن لم يكن أحسن .

كما اختار للتطبيق « الثلاثي » ، في فلسفة هيجل (وهو الدعوى ، ومقابل الدعوى ، والجامع بينهما) مجال النظام الرأسمالي كدعوى ، والطبقة العاملة كمقابل للدعوى ، والمجتمع الشيوعي اللاطبقي كجامع بين الدعوى ومقابل الدعوى .

وبسبب هذا الاختيار يعتبر كارل ماركس « ثورياً » وليس فيلسوفاً ؛ إذ الفلسفة في نظره : وسيلة مختارة لاتجاهاته السياسية .

والمادة التي تقصدها المادية الماركسية ليست مادة بعيدة عن النشاط الإنساني : فالمادة التي تحدد - في رأيه - النظرة إلى العالم ، أو إلى التاريخ ، وكذلك ما يحدد على العموم التفكير ، والعمل ، والسلوك للإنسان .. هي مادة متصلة بنشاط الإنسان ، أو هي إنسان في صلتها بالمادة (هي الاقتصاد) .

ماركس والمسيحية

ويرى ماركس : أن هدم المسيحية مقدمة ضرورية لبناء عالم يكون الإنسان فيه سيد نفسه ولكن لا ترفض المسيحية وحدها ، بل معها يرفض كل دين كذلك ؛ إذ الدين يسلب الإنسان وعيه بمأساته وشفاته في الوقت الذي يمني فيه بعالم أفضل : « إن الدين هو أفيون الشعب » . ولذا - في نظر ماركس - يجب أن يذكر الشعب دائماً ، بأن الدين ليس إنتاجاً للإنسان : إنه تفكير الإنسان وإحساسه ، ذلك الإنسان الذي لم يتكسب بعد ، أو الذي أصبح بالفعل ضائعاً .

وفي نظر ماركس : الطبقة التي تملك ، والآخرى التي تعمل كلتاهما تمثلان وضماً شاذاً في الإنسانية ، ولكن الرأسمالية - كما يرى - تحس نفسها بخير في عدم إنسانيتها . وهنا تنشأ مهمة الطبقة العاملة ، وهي : أن لا تخدع بالدين ، وأن لا تتراخى في الصراع ضد الرأسمالية بسببه . فهذه الطبقة العاملة يجب أن تكون على ذكر دائم بمأساتها ، كي تزيل وضعها الشاذ في الإنسانية ، كما تزيل ذلك الوضع الشاذ الآخر للرأسمالية في الإنسانية .

وإيمان كارل ماركس بفكرة التقدم (التقدمية - كما كان الحال في القرن التاسع عشر - يرجع إلى عاملين :

العامل الأول : ماتوحى به فلسفة هيغل بأن كل تطور هو تقدم ، أى هو خطوة إلى الأمام ، وإن كان ليس بلازم أن يكون أحسن .

العامل الثانى : أن مدح التقدم والتبشير به يعتبر من عدة ، التأثير ، وماركس كان ثائراً أكثر منه فيلسوفاً .

وتتلخص الماركسية - وهى العناية بفلسفة ماركس ، وانجلز -
في عدة مبادئ :

المبدأ الأول : المادية التاريخية الاستنتاجية . . . من الوجهة
الفكرية والنظرية .

المبدأ الثانى : الإلحاد ، واستخدام المنهج العلمى في تحقيقه .

المبدأ الثالث : صراع الطبقات ، للوصول إلى مجتمع لا طبقي .

وتتبع هذه المبادئ عدة موضوعات أخرى في الاقتصاد - على نحو ما تذكر في كتاب « رأس المال » - وأهمها ما يخص فائض القيمة ، الذى هو الفرق بين ما يدفع للمامل من رجل الصناعة ، وما تباع به السلعة المصنعة

في السوق الحرة ويرى ماركس في فائض القيمة : أن الرأسماليين يدفعون للعامل أجراً ، على نحو يحفظ له قدرته على العمل فقط - ويسمونها ماركس بالقيمة الحادة - بينما قيمة الربح في إنتاج العامل في السوق الحرة أكثر من ذلك ، وفائض القيمة يخفيه الرأسمالي ، وهنا يكون معنى الرأسمالية مساوياً لمعنى الاستغلال للعامل . والرأسمالي يرغب في ذلك ؛ لأنه يملك وسيلة الإنتاج ، والرأسمالي من غير أن يجهد نفسه في عمل .. يصل عن طريق استغلال الشعب العامل إلى تكديس الثروة باستمرار . ولكن هذا التكديس نفسه - كما يتنبأ ماركس - سيؤدي إلى الإكراه على نزع الملكية الخاصة من المكديسين ؛ لأن هؤلاء المكديسين هم الذين أوجدوا الطبقة العاملة ، ثم عن طريق هذا التكديس عكسوا الآية : فأساءوا إلى العمل . وإذا صارت الطبقة العاملة على وعى بوضعها للإنسان فإها ستقدم إلى الكفاح : فتتمسك بسلطة القوة ، وتنزع الملكية الخاصة ، وتبديد التناقض القديم بين الرأسمالية والطبقة العاملة ، وتذيب هذا التناقض فيما يجمع الطرفين ، وهو المجتمع اللاتطبق .

وهذا هو اتجاه الماركسية الأرثوذكسية التي تعرف بالبلشفية في الوقت الحاضر . . . هي المفهوم الذي أعطاه لينين . وستالين من بعده - للماركسية

ولكن هناك جناح آخر للماركسيين في غرب أوروبا ، وهو الجناح المعتدل أو المعتد . هو جناح غير المقلدين من الذين يستخدمون الاختيار والامتحان في قبول النظريات أو في رفضها . . . هم من يعرفون بجناح الـ : Revisionistes وقد يوصفون بالمرتدين تنديداً بهم ، من أمثال :

E. Bernstein K' kautzky, K vorlander

وهذا الجناح ترك فلسفة ماركس في التطبيق ؛ لأنها في نظره تقوم على ادعاءات لا دليل عليها ، ثم يعنى بتحسين الوضع الاجتماعي للعمال ،

كهمال . فالحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا تنازل بصراحة عن
المادية التاريخية . والمنظمات العمالية الاشتراكية في فرنسا ، وبلجيكا ،
وإيطاليا ، وانجلترا ، واسكتلندا .. يصرون الآن في نظرتهم إلى تحسين
الوضع العمالي عن مبادئ فلسفية واقتصادية أخرى .

وأسس التفكير الفلسفي الماركسي تمثل في واقع الأمر نظرة القرنين :
السابع عشر ، والثامن عشر .. إلى العالم ، وهي النظرة الميكانيكية ذات
المصدر التنوير في فرنسا ، وبالمذهب الوضعي ، وبالمادية في البحث
الطبيعي في القرن التاسع عشر .

وقد قذف الماركسيون بأنفسهم إلى .. مادية البحث الطبيعي
في القرن التاسع عشر ، كما تقذف صبية الفلاحين إلى مصنع في مدينة
كبيرة وهنا يفهم . أنه هنا كانت كذلك ، ثورة : فقد اعتاد الإنسان
الماركسي أن :

(أ) يرجع العقل . إلى العاطفة .

(ب) والأخلاق . إلى المنفعة .

واعتماد أن ينظر :

(أ) إلى الإنسان ، على أنه حيوان في مستوى أعلى .

(ب) وإلى الشعب ، على أنه كومة من الخلايا - أو الذرات الإنسانية -

بحيث لا يحكمها هنا إلا ذلك القانون الطبيعي ، وهو قانون الضغط

والدفع ، أو السبب والمسبب . ولكن النظرة التي قامت عليها مادية البحث

الطبيعي ، وهي النظرة الميكانيكية . أصبحت الآن خارجة عن دائرة

الاعتبار ؛ لأن هذه النظرة ترى : أن الوجود ذو جانب واحد ، بينما هو

متعدد الجوانب ، فالإنسان يبدو في طبقات الحياة النباتية والحيوانية - دون

ما عداها فيها - صاحب إمكانيات عديدة ولذا فله من طبيعته : الحرية

والمشيئة والاختيار . ومن أجل ذلك يمكن أن يقال : إن حتمية السببية - والسببية هي أصل النظرية الميكانيكية - للطبقة العضوية هي ظاهرة احصائية فقط ، أى ليست ظاهرة صحيحة بالنسبة لطبيعة الإنسان .

كما نقدت هذه النظرية الميكانيكية للبحث الطبيعي في القرن التاسع عشر والتي تأثر بها ماركس في مذهبه المادى التاريخى . فقد أيضاً أساس ما تميزت به ماديته ، وهى المادية العملية .. فقد ذلك الادعاء الذى يرى أن الاقتصاد هو أصل الوجود الفكرى ، والنفسى ، والاجتماعى ، والمادى .

فقد وضع Max Weber ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢١) - فيما سبق أن أشرنا - فى كتابه : « البحوث الدينية الاجتماعية » ، (فى ثلاثة أجزاء : ١٩٢٠) :

(١) أن الدين عند الهنود ، والصينيين ، واليهود ، لم يقيم على أساس اقتصادى ، كما يحاول ماركس أن يشرح كل شئ فى الوجود - حتى الدين والأخلاق ، والفكر - من الاقتصاد ، ولكن لفكرة الدينية وحدها فى هذه الأديان الثلاثة هى التى حددت البناء الاجتماعى لشعوب هذه الأديان .

(ب) وأن التفكير الكنىسى كان له تأثير على المجتمع الاقتصادى فى القرون الوسطى

(ج) وأن الرأسمالية المعاصرة قامت على الأيديولوجية الخاصة Calvin كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) وتحت تأثير أصحاب « النزعة الخاصة » ، فى المسيحية من البروتستانت ، فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر Puritans وليست الرأسمالية هى التى خلقت هذه الأيديولوجية .

ويستمر « ماكس فيبر » ، فى نقده لفكرة نشأة الوجود عن الاقتصاد فى ماركسية كارل ماركس فيتساءل :

(د) هل يمكن أن تكون الحقائق الرياضية ، والمنطقية تابعة
لأسس مادية ؟

(هـ) أليست هذه الحقائق هي هي ، في كل وقت ، وفي كل الظروف ؟

لينين في تطبيق الماركسية (١٨٧٠ - ١٩٢٤) :

إن ماركس كان ذا صلة بالثوار الروس منذ وقت سابق ، وفلسفته منذ
سنة ١٨٧٠ كانت تناقش وتدرس في روسيا ، والمؤسس في الواقع للماركسية
الروسية هو Plechanow (١٨٥٦ - ١٩١٨) عند ما كان مهاجراً بجنيف .
ففي سنة ١٨٨٠ ، أسس أول مجموعة ماركسية فيها ، تسمى نفسها : « رابطة
تحرير العمل ، وتبع تأسيس هذه المجموعة قيام مجموعات أخرى على غرارها
في روسيا ، وانضم بعضها إلى بعض تحت شعار : « اتحاد الكفاح من
أجل تحرير الطبقة العاملة » .

وفي سنة ١٨٩٨ عقد أول مؤتمر للماركسيين في مدينة Minsk ، وعقد
المؤتمر الثاني في بروكسل ، ولندن سنة ١٩٠٢ .

ولينين هو الذي حول الماركسية إلى عقيدة للحزب ، وأصبحت
الماركسية تسمى بالبلشفية في عالم السياسة ، بينما تسمى بالمادية الاستنتاجية
في عالم الفلسفة ، والبلشفية إذن هي « الدين الجديد ، بديلاً عن المسيحية .
وفي نظر لينين يجب أن تخدم الفلسفة « الواقع » ، والواقع - عنده -
هو « الحزب » ، وفي مقال له تحت عنوان : « الاشتراكية والدين » ،
كتب : « إن الدين هو أفيون الشعب ، وإن الدين نوع رديء من خمرة
العقل التي تخجب ذاكرة الأرقاء لرأس المال عن أن يعوا وجه
إنسانيتهم ، ومطالبهم في وجود إنساني ، على منتصف طريق الإنسانية » .
ومع هذا : فالرقيق الذي يكون على وعى برقه ، ويقوم للكفاح من

أجل تحرير نفسه . . يكون قد وصل إلى منتصف الطريق نحو الخلاص والتحرر النهائي . والعامل الحديث الذي يكون على وعى بطبقته ، والذي تخرج في المصنع الكبير وعلى بصيرة بطريق حياة المدنية . . يعد عن نفسه بكل احتقار : الامتيازات الدينية ، تاركا للسما . . أصحاب الدرجات العالية من القساوسة ، ومن المدنيين الصالحين ، من أجل استخلاص حياة أفضل على الأرض هنا .

وإذ يوافق ليتين على أنه يجب أن يكون الدين أمراً شخصياً - كما هو معتاد أن يقال في دائرة الماركسيين - فإنه يوافق فقط بالنسبة للدولة ووضعها . أما الحزب فيجب أن يمارس أعضاؤه الإلحاد ، إذ الحزب عدو لدود للهرمية . أما الدولة فيجب أن تكون محايدة ، على معنى : أنها لا تهتم بالدين ، وأن لا ترتبط به ، وأن يكون عديم المغزى لديها بالنسبة للواطن فلا تسأله عن مذهبه الديني ، وحياد الدولة بالنسبة للدين هو انفصال كامل بين الكنيسة والدولة .

* * *

وفي مرحلة العلمانية المتطرفة ، أو ما يسمى بمرحلة اليسار المتطرف في مدرسة هيجل ، نرى :

أولاً : أن علمانية ، فيرباخ - وهي التي تتمثل في مذهبه الإفساني الإلحادي ، هي : إلغاء الدين . . أي دين ، وليست فصلا بينه وبين الدولة بمفهوم العلمانية في مرحلتها الأولى وإحلال الإنسان العام ، (جماعة العمل) في العبادة محل الله .

وثانياً : أن علمانية ماركس - وهي التي تتمثل في المادية ، التاريخية ، الإلحادية - هي : هدم الدين كقاعدة ضرورية لقيام عالم يكون فيه الإنسان سيد نفسه . وتنتهي سيادة الإنسان إلى سيادة المجتمع والدولة . ووضعهما بالنسبة للأفراد هو وضع المعبود الخالق من الأفراد المخلوقين .

وثالثاً : أن علمانية لينين ينتهى أمرها إلى إلغاء المسيحية كدين ووضع
البلشفية ، - وهى الماركسية اللينينية - كدين جديد ، بدلا منها ، وهذا
الدين الجديد يجب أن يكون فى خدمة ، الواقع ، الذى هو ، الحزب ، .
والحزب يأخذ الآن فى هذا الدين الجديد مكان ، العبادة ، عوضاً عن الله
فى المسيحية ، ومكان القداسة عوضاً عن الكنيسة .

* * *

وهنا نجد ، بعد استعراض يحمل لآم خصائص الفكر الفلسفى العلمانى
فى أوروبا :

أولاً : أن دافع العلمانية ، فى القرنين السابع عشر ، والثامن عشر ،
كان هو : التنازع على السلطة بين الدولة والكنيسة ، ولذا كان الفصل بين
السلطتين هو الحل الفلسفى ، أو الرسمى لهذا التنازع .

ثانياً : أن الدافع عليها فى القرن التاسع عشر ، أو فيما يسمى : بين
الإيسار الثورى أو المتطرف فى مدرسة هيجل ، هو الاستئثار بالسلطة .
ولذا كانت العلمانية غير مساوية لمفهوم الفصل بين الكنيسة والدولة ، بل
كانت إلغاء للتناحية ، بهدم الدين كقاعدة ضرورية للوصول إلى ، السلطة
المنفردة ، التى هى سلطة « جماعة العمل » أو « المجتمع » أو « الدولة »
أو « الحزب » : حسب تحديد بعض هؤلاء الإيساريين المتطرفين .

ثالثاً : أن البحوث الطبيعية والتقدم العلمى بالتدريج ، منذ نهاية القرون
الوسطى - هى التى جرأت أرباب هذا الفكر العلمانى على الخروج على
وصاية الكنيسة ، وعلى الاستقلال فى النشاط الإنسانى ، وحركة المجتمع
عن أى رأى يصدر منها .

رابعاً : أن الفكر الفلسفى العلمانى - سواء فى مرحلته الأولى
أو الثانية - لم يسلم فى أوروبا من مواجهة فكر فلسفى آخر معارض : فقد
قامت مدرسة كبرديج بمعارضة هوبز ، أشد المفكرين العلمانيين صلابة ضد

الكنيسة في مرحلة العلمانية الأولى ، كما قام كثيرون في المرحلة الثانية منها بمعارضة المادية عند فيرباخ ، والمادية التاريخية عند ماركس ، وبنقض الأسس الفلسفية التي تبنّاها الاتجاه المادي المعاصر ، سواء : أكانت أساساً تنتهي إلى دائرة البحث الطبيعي أو إلى دائرة الاقتصاد ، وأبرز المعارضين لهذا الاتجاه المادي كتلة المذشقين اليساريين من أتباع : (برنشتين) الذين لقبوا من أعدائهم اليساريين . . بالمرتدين ثم ما قام به في القرن العشرين من معارضة الفيلسوف الاجتماعي الألماني : . ماركس فيبر ، لأساس الاقتصاد بصدنة خاصة . وبلغ من تأثير ما نالته المعارضة من هذا الاتجاه المادي : أن أصبح يوصف في الفكر الأوروبي نفسه « بالثورية ، دون أن يوصف « بالفلسفي ، . . الأمر الذي يدل على أنه يعبر عن عاطفة وحاس ، أكثر منه تعبيراً عن فكر وتأمل .

خامساً : أن الموطن الذي ولد فيه الفكر العلماني — في مرحلته — وهو : انجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، لم يأخذ بالاتجاه العلماني في التطبيق في الحياة العملية ؛ فالتاج البريطاني لم يزل حامياً للبروتستنت ، وفرنسا لم تزل حامية للكثلكة في صورة عملية . والدولة في انجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا — رغم إعلان أنها علمانية — تساعد المدارس الدينية من ضرائبها الخاصة التي تجبها من المواطنين ، مع عليها باستقلال هذه المدارس في برامجها التعليمية ، ويبعدها عما تجر به الدولة من تفنيش على النفقات التي تنفقها .

والجانب الآخر الذي يتبنى البلشفية كدين وكسياسة ، بدل المسيحية ، في أوروبا الشرقية لم يأخذ منذ الستينات بسياسة « التعايش السلمي فقط ، مع الرأسمالية الغربية . . وإنما يأخذ كذلك بسياسة « حسن العلاقات ، مع دولة الفاتيكان .

الإسلام وموقفه من العلمانية

أما موقف الإسلام فهو ضد العلمانية بأى من المفهومين ؛ لأنه :
أولاً : يوم أن شدّد في دعوته على ، التوحيد ، ومقاومة ، الشرك ،
في العبادة . . قصد إلى رفع الازدواج والثنائية في تحديد مصير الإنسان ،
وفي توجيهه ، وإلى المساواة - فيما عدا الله - بين الناس ، فليس بينهم
معصوم سوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ ما أمر بتبليغه إلى
الناس . والجميع بعد ذلك سواء في جواز الخطأ والصواب في تفكيرهم ،
وسلوكلهم ، وتصرفاتهم .

ومعنى ذلك : أنه ليست هناك حكومة إلهية من مجموعة من الناس أيا كان
إخلاصهم في العبادة لله ، وأيا كانت منزلتهم منه ، إذا أخذت بتعاليم
القرآن ، واتبعت مبادئه في سياستها . فهي حكومة إنسانية تخضع للخطأ
والصواب . ولذا - عند النزاع في الأمر مع القائمين على شأن الحكومة
الإسلامية - فالقرآن يطلب العودة بالنزاع بين الطرفين - طرف الحاكمين
وطرف المحكومين - إلى كتاب الله وسنة رسوله التي تعبر عنه ، توضيحاً
أو تطبيقاً . . يقول الله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماً يعظكم به
إن الله كان سميعاً بصيراً . يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ، (١) » فهذا يأمر
القرآن المؤمنين جميعاً من أولى الأمر وغيرهم بأربعة مبادئ :

أولاً : بإداء الأمانات إلى أهلها ، وفي مقدمتها أداء صاحب الولاية العامة أمانة ولايته لمن يولى عليهم ، وبالأخص ، العمل طبقاً لما جاء في كتاب الله .

ثانياً : بمباشرة العدل في الحكم والقضاء بين الاطراف المعنية في الخصومة .

ثالثاً : بالطاعة لما لله من قوانين ومبادئ في صورة أوامر ، أو نواه ، أو وصايا .. وطبقاً لما جاء في كتابه ، وفي سنة رسوله قولاً ، وعملاً .

رابعاً : بالاحتكام إلى ما لله في القرآن وسنة الرسول من مبادئ وأحكام وتطبيق عملي ، عند التنازع بينهم وبين أولى الأمر منهم .

فطلب القرآن رجوع المؤمنين جميعاً إلى ما لله في الكتاب والسنة - ما بين ولي أمر ، ومن عداه في الجماعة - يوضح في غير إبهام : أن أصحاب الحكم والولاية العامة في الجماعة المؤمنة لا يرتفع مستوهم إلى العصمة ، عن الخطأ ، وإنما يجوز عليهم الخطأ كما يجوز عليهم الصواب ، في الشؤون الدنيوية ؛ لأن تبليغ الوحي معصوم عن الخطأ ، وقد عاتب القرآن الكريم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حينما جاء رأيته موافقاً في سياسة الحرب مع الأعداء للماديين الملحدين .. مع رأى أبي بكر رضي الله عنه ، إذ يوجه إليه القول فيما تسجله هاتان الآيتان : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن (أي يثبت ويقوى) في الأرض ، يريدون عرض الدنيا (وهو مال الفداء) والله يريد الآخرة (أي ثوابها لكم) والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق (أي لولا قضاء من الله سبق بالعفو) لمسكم فيها أخذتم عذاب عظيم ، (١) . فقد كان الرأي في معاملة أسرى « بدر » بين إطلاق سراحهم

بغدية مالية - والمؤمنون يومئذ كانوا في حاجة ماسة إلى المال - أو قتلهم تنقيصاً لعدد الأعداء ، وإرهاقاً لهم من الإقدام على مهاجمة المؤمنين ، ومحاولة إذلالهم والتأليب عليهم ، والمؤمنون يومئذ كذلك كانوا قلة ، ولقتلهم كانوا مستضعفين . وأشار أبو بكر بالرأى الأول ، ووافق عليه الرسول ، بينما أشار عمر بالرأى الثانى ، وعندما نزل الوحي بهذا العتاب - كجزء لا يتفصل من كتاب الله - ظهر أن الصواب فى وضع المؤمنين القائم إذ ذاك . . كان فى جانب عمر ، وكان رأيه أولى بالاتباع من رأى أبى بكر ، رضى الله عنهما .

فهذا المثل من العتاب يدل على أمرين :

أولاً : أن الحاكم المجتهد فى ظل العمل بالقرآن - ومهما كان شخصه - لا يسلم رأيه من مجانبية الصواب ، وبالتالي هو غير معصوم .

وثانياً : أن مبدأ الاجتهاد ، مبدأ أصيل ورئيسى فى الإسلام ، وهو ضرورة للإنسان بحكم طبيعته التى تخطف وتغيب ، وتتطور وتتغير . وقد مارسه المؤمنون فى وقت مبكر على عهد نزول الوحي ، الأمر الذى يدل على وضع القرآن للطبيعة الانسانية وضعها الصحيح ، فلا يرتفع بها إلى مستوى الألوهية أو العصمة ، ولا يريد لها أن تنزل إلى مستوى المادة التى تدفع إلى الهوى والشهوة فقط ، كذلك الانسان الذى يبتعد عن هداية الله : « وائل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها ، فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين . ولو شئنا لرفعناه بها (أى جعلناه فى مستوى الإنسانية الفاضلة) ولكنه أخلده إلى الأرض واتبع هواه (وهذا كناية عن إثارة البدن وعدم الرغبة فى الارتفاع إلى ذلك المستوى الانسانى الفاضل) فله كمثل الكلب : إن تحمل عليه يلهث (أى إن تضطهده وتقبه يظهر الإحياء والقلق) أو تتركه يلهث (أى وكذلك هذا شأنه لو ترك بدون اضطهاد

وتتبع ، يظهر الإعياء والقلق) ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص
القصص لهم يتفكرون ، (١) .

وإذا كانت دعوة التوحيد في الألوهية في الإسلام ، تستهدف المساواة
- فيما عدا الله - بين الناس في الاعتبار الإنساني ، وفي البقاء في المستوى
الإنساني ، وفي المشاركة في خصائص الإنسانية من الصواب والخطأ . .
فإنه ليس هناك مكان في جماعة المؤمنين ، أو في المجتمع الإسلامي ، إلى نزاع
حول السلطة ، على أساس : أن بعض المجموعات في المجتمع يتميز عن
المجموعات الأخرى على أساس غير إنساني . فهذه مجموعة لها قداسة ،
ولقواها عصمة . . وهذه مجموعة أو مجموعات أخرى ليست لها قداسة ،
وليس لاقوالها عصمة ، كما هو تصوير مبعث النزاع بين الكنيسة
والدولة في الفكر الأوروبي .

كذلك : دعوة القرآن ، إلى أن الدنيا دار اختبار وابتلاء ، وأنها مرحلة
أولى تسبق مرحلة الآخرة . لا تعنى إطلاقاً : شرية ، هذه الدنيا ، ولا
الانصراف ، عن متعها وزينتها ، ومن ثم لا تعنى أن الاشتغال بها أمر
قليل الشأن في ذاته ، وأقل شأناً من الاشتغال بدين الله : إن أبا بكر رضي
الله عنه - وله حظه في الإسلام وفي الدعوة إلى دين الله - كان يباشر أمراً من
أمور الدنيا . . في التجارة . حتى بعد أن ولي أمر الخلافة أراد الاستمرار
في النزول إلى الأسواق ومباشرة تجارته ، حتى لقيه عمر رضي الله عنه ونصحه
بالإعراض عن ذلك ، طالما هو في شغل بأمر المسلمين ، ثم جمع الصحابة
وسألهم أن يقرروا له في بيت المال ما يسد حاجته . فقرروا له ما يكفيه
وأسرتة . . فلو أن التجارة مثلاً كشأن من شؤون الدنيا شر ، أو أمر يخنس
في نظر الإسلام إلى الدنيا لما أقبل عليها مسلم له قدم راسخة في الإسلام

كأن بك رضى الله عنه ، واتخذ منها مصدر رزقه ومعيشة أسرته ، فضلا عن أن يرغب في الاستمرار في ممارستها بعد أن ولي أمر المسلمين .

واستنكار القرآن لتحريم زينة الدنيا ، وتأكيده - بعد هذا الاستنكار - حل ما في الدنيا من طيبات من الرزق وزينة فيها للإنسان ، في قول الله تعالى : قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك تفصل الآيات لقوم يعلمون . قل : إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم ، والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ، (١) . هذا وذاك يدل على أن المنع المادية ليست شراً ، وأن للمادة ليست بخسة يجب تجنبها أو على الأقل يجب أن ينظر إليها في احتقار وازدراء ، كما ينظر لمن يباشر العمل فيها بنظرة أقل . وما أعلته الآية الثانية هنا من محرمات أخرى في مقابلها ، وهي ارتكاب المنكرات ، والظلم ، والانحراف ، والشرك بالله ، والاختلاق فيما يوصف به - وهي أمور معنوية ترتبط بالسلوك ، والتصرف ، والاعتقاد للإنسان - يؤكد أن ماديات الحياة الدنيا في وضع سائح ومقبول يحمل على استحسانها والرضا بها والسعى إليها من الإنسان نفسه . وطلب القرآن صراحة ألا يكون أداء العبادة عاملاً على تجاهل الدنيا وعدم الحركة فيها لتحصيل الرزق ، كما لا يكون السعى في الدنيا شاغلاً عن أداء العبادة فيقول : يا أيها الذين آمنوا ، إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانقشروا في الأرض ، وابتغوا من فضل الله ، واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ، (٢) . . فأداء العبادة له منزلة في الإسلام . وأداء

السعى في تحصيل متع الحياة له منزلة في الإسلام كذلك ؛ لأنه إذا كانت العبادة تحمل على استقامة الأسلوب في تحصيل متع الحياة ، فإن تحصيل هذه المتع يسعى الإنسان يعين بدوره على الاستمرار في العبادة .

والشيء الذي يحول الإسلام دونه عند تحصيل متع الحياة هو الإسراف في الاستمتاع بها ؛ لأنه يترتب عليه : إما منع الآخرين من حقهم في الحياة ، وإما الإساءة إلى الذات نفسها بكثرة ما تستمتع به ، يقول الله تعالى : « يا بني آدم ! خذوا زينتكم عند كل مسجد ، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين » (١) . . فينهي عن المبالغة في الاستمتاع بالأكل والشرب أي بمتع الحياة الدنيا ، ولكنه لا ينهي عن تحصيلها والاستمتاع بها .

وتقدير الدنيا - في نظر الإسلام - على أن متعها أمر مرغوب فيه لا يحمل شؤونها في سياسة الدولة أمراً بخصاً - وبالتالي لا يكون للعالمانية - بمعنى التنافس على السلطة لمجموعتين مختلفتين في الاعتبار ، وفي شأنين غير متساويين في التقدير كما هو مفهوم العالمية في مرحلتها الأولى - مكان في الإسلام . فشكل التنافس ، فالخصومة بين المتنافسين غير قائم وغير وارد أصلاً في الإسلام ، وطالما لا يرد مشكل في نظامه ، فليس لحله كذلك موضوع فيه .

وثانياً : يوم أن وجه الإسلام دعوته إلى أهل الكتاب بقوله : « قل : يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون » (٢) . فطلب إليهم الاتفاق على احتفاظ الإنسان بسيادته وكرامته ، وذلك بالألا يعبد الإنسان سوى الله وحده . .

فلا يعبد الطبيعة وما فيها من كائنات . ولا يعبد إنساناً فرداً ، أو مثلاً
لجماعة ، كجتمع ، أو دولة ، أو حزب .. يوم أن نأدام على الاتفاق على
هذا المبدأ ، لم يكن مستأثراً وحده بالسلطة ، كما لم يكن مهيناً للبشرية
ولا مستذلاً للإنسان .

إن دعوة عدم الشرك بالله ، وإن دعوة عدم تأليه الطبيعة ، وإن دعوة
عدم خضوع الإنسان للإنسان الشخصي أو المعتبرى - في تواضع العابد
ومذله - هي دعوة لإبعاد الإنسان عن مصدر المذلة ، وللاحتفاظ بالمساواة
في الاعتبار البشرى - وإذا عبد الإنسان الله وحده فإنما يتقرب بعبادته
إياه إلى محاكاة قيم عليا تصور صفاته جل شأنه ، وهي صفات الكمال :
في العلم ، والخلق ، والقدرة ، والحياة ، والتدبير ، والإرادة ، والنق
بالذات . . إلى آخر صفاته التي يتحدث عنها القرآن الكريم ، ومن شأن
محاكاة مثل هذه القيم العليا في ذات الإنسان العابد لله وحده .. تأكيد
سموه الإنساني واعتباره البشرى .

وبتوجيه الدعوة إلى أهل الكتاب - على هذا النحو - ليكونوا على
قدم المساواة مع المسلمين في المحافظة على البشرية من الإهانة والمذلة ، وفي
ممارسة حق الاعتبار الإنساني في غير خشية ولا خوف . لم يكن الإسلام
إذن ذا نزعة انفرادية في تولى سلطة ، ولا ذا ميل متطرف للقضاء على
معارضة المعارضين ، وبذلك يقضى القرآن في دعوته على نزعة الاستئثار
بالسلطة لفريق من الناس دون فريق آخر ، وهي تلك النزعة التي كانت
الدافع إلى العلمانية في مرحلتها الثانية ، وهي مرحلة اليسار المتطرف .

* * *

وبعد ذلك : إذا لم يكن في الإسلام ازدواج في السلطة ولا ثنائية في

شؤون الحياة .. وإذا لم يكن الإسلام ذا نزعة استشارية ، على نحو ما كان يحرك الفكر العلماني الأوروبي ، فإن الإسلام من جانب آخر إذا أقام نظامه للحياة الإنسانية على مبادئ عامة ، فإن من بين هذه المبادئ : مبدأ (الحركة) وهو الاجتهاد كما كان يسميه محمد إقبال ، ومبدأ الاجتهاد ، مع مبدأ ختم الرسالة الإلهية بالرسول محمد عليه الصلاة والسلام - كما كان يذكر إقبال أيضاً - يتيح للإنسان المؤمن ممارسة استقلاله في إطار هذه المبادئ العامة التي جاء بها الإسلام ، للبحث عن ملائمة الأحداث المتجددة في حياة الإنسان المتطورة . فليس مبدأ الاجتهاد إلا تأملاً وتفكيراً في تكيف الوقائع التي لم تقع من قبل .. وليس إلا إرجاعها إلى مبدأ أو آخر من تلك المبادئ العامة التي تحكم التشريع .

أما ختم الرسالة الإلهية ، واعتقاد انتهائها ، فإنه يشعر الإنسان بمدى استقلاله ، ويحول بينه وبين أن يترقب إملاء آخر له في وقت آخر لاحق . وهو إذ يمارس الآن هذا الاستقلال في التفكير ، فإنه لا يكون مرتبطاً إلا بتلك المبادئ الموضوعية والعامة ، وهي التي تحدد نظام الحياة للإنسان في جوانبها المتعددة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والمالية ، والأسرية ، والتوجيهية .

١ - سياسة الحكم في الإسلام تقوم على (الشورى) وعلى (الرعاية) وليست على السلطة والتحكم ، ففي مبدأ الشورى يقول الله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانقضوا من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، إن الله يحب المتوكلين » (١) . ويقول في صفات المؤمنين : « والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش ، وإذا ما غضبوا هم يقترون ، والذين استجابوا

لربهم ، وأقاموا الصلاة ، وأمرهم شورى بينهم ، وما رزقناهم يتفقون .
والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ، (١) ، وفي شأن الرعاية يقول
الحديث الشريف : (كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته) وكما تحمل
الشورى معنى المساواة في تبادل الرأي . . تحمل الرعاية معنى العطف ،
وتجنب التحكم بالاولى كذلك .

٢ - والاقتصاد في الإسلام لا يقف عند حدود العمل في الزراعة
والجارة وحدهما وإنما معهما الصناعة ، كما يستفاد من قول الله تعالى :
« لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط » وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس » (٢) كما
تقوم المعاملة فيه على حرية العقد ، والبعد عن الغبن فيه ، ولو متقرباً
كالغرر ، وتجنب الاحتكار ، كما هو مفصل في فقه المعاملات التجارية ،
والزراعية .

٣ - وفي الجانب الاجتماعي ، يفرض الإسلام (التكافل) كعبادة
وقربى إلى الله : بسد حاجة المحتاج ، والوقوف بجانب الغارم في سبيل
مصلحة عامة أو تحت ظروف غير إرادية ، وبمداونة الإنسان على استرداد
حريته واعتباره البشري ، كحق طبيعي له ، وبتعويض المدافع عن المثل
العليا للمجتمع ، كما جاء في تحديد مصارف الزكاة .

٤ - وفي جانب المال : ينظر الإسلام إلى المال في ملكيته على أنها
ملكية خاصة ، وفي منفعته على أنها منفعة عامة ، تأسيساً على مبدأ استخلاف
الإنسان على ما لله أصلاً . والإسلام يختلف بنظرته هذه إلى المال ، عن
نظرة الرأسمالية التي ترى : أن الملكية الخاصة تستتبع المنفعة الخاصة له .
وكذلك عن نظرة الاشتراكية في مفهوم (البلشفية) التي ترى : أن تحقيق

للمنفعة العامة للمال تستوجب الملكية العامة له ، أى يستوجب إلغاء
للملكية الخاصة ، فالآية التى تطلب إلى المؤمنين الحجر على السفهاء بينهم ،
وسحب أموالهم الخاصة من تحت أيديهم فى قول الله تعالى : « ولا توتوا
السفهاء أموالكم ، (وهى فى الواقع أموال السفهاء الخاصة وتحت أيديهم)
التي جعل الله لكم قياماً (أى جعل للسليين جميعاً فى هذه الأموال الخاصة
ما يقيم حياتهم ومعيشتهم) وارزقوهم فيها واكسوهم ، وقولوا لهم قولا
معروفاً ، (١) . هذه الآية التى تحدد هذا الإجراء فى أموال السفهاء على
هذا النحو ، إنما تجعل هذا الإجراء خدمة للمصلحة العامة ، وفى الوقت
نفسه ، هو دليل على أن حق من لا يملك المال فى المجتمع الإسلامى ، هو
قائم فعلاً فى منفعة المال لمن يملكه . وكذلك قول الله جل شأنه : « والله
فضل بعضكم على بعض فى الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على
ما ملكت أيماهم ، فهم فيه (أى فى الرزق وهو الآن بيد المالكين له)
سواء (أى فصاحب المال ، ومن لا يملك المال من الاتباع سواء فى
ارتباط منفعة أى منهما بالمال الموجود فعلاً بيد مالكه والمفضل فيه عن
غيره) أفبمنحة الله يحسدون ، ؟ (٢) أى إذا لم يؤمن هؤلاء الذين فضلوا
فى المال والرزق ، بأن الذى يعطونه مما تحت أيديهم من الرزق لا تباعهم
الذين لا يملكون شيئاً - ولا يحق لهم أن يملكوا الآن ، لأن حريرتهم فى
الملك مسلوقة - ليس من رزقهم هم كفضلين فى الرزق ، وإنما هو من
حق أتباعهم الذين لا يملكون فى مالهم هم . . إذا لم يؤمن هؤلاء الذين
فضلوا فى المال والرزق بحق أتباعهم فى منفعة أموالهم فإنهم عندئذ يكفرون
بمنحة الله .. يكفرون أولاً بأن المال أصلاً هو لله ، ويكفرون ثانياً بمنع
الحق عن أن يصل إلى صاحبه . قول الله هذا يسوى - على سبيل القطع -
فى منفعة المال بين من يملكه ، ومن لا يملكه على وجه التأكيد .

وبتبنى الإسلام لهذه النظرة في المال ، يحول دون التواكل واللامبالاة في العمل في الملكية العامة كما في النظام البلشفي ، ويحد من الأناية والاندفاع في فتنه المال ، وإغرائه على العبث والفساد في الملكية الخاصة كما في النظام الرأسمالي .

هـ - وفي الأسرة : يحرص الإسلام على التضامن بين أعضائها :
أولاً : عن طريق الشورى ، والرعاية المتبادلة بينهم كجموعة من المؤمنين ، لعموم قول الله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم ، ولعموم ما جاء في الحديث : (كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته) .

وثانياً : بالتزام القادر من أعضاء الأسرة بنفقة الضعيف فيها : لصغر في السن ، أو لشيخوخة فيه ، أو لعجز ، أو لحائل يحول دون العمل والسعي في سبيل الرزق .

وثالثاً : بإسناد أمر التوجيه وتنفيذ ما استقر عليه الأمر إلى الرجل كزوج ، أو أب : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

فقوامه الرجل في إرادته في التوجيه والتنفيذ معاً ، وفي قدرته وطاقته على السعي في سبيل الرزق والعيش ، وهي إرادة و طاقة من طبيعته الخاصة ، التي لم يخلق لها ثديان ، ولا تتعرض طول حياتها للحمل والولادة .

والإسلام كدين ، يفخر بالحفاظ على وحدة الأسرة ، لا لأنه يميل إلى النظام القبلي أو هو قائم عليه - كما قد يدعى - ولكن لأن وحدة الأسرة هي القوة الأولى في المجتمع الإنساني : في تماسكه وبقائه . وفي الوقت الذي تعيب فيه بعض النظم العلمانية على الدين - كدين - العناية بأمر الوحدة

في الأسرة في الدين - وهي وحدة طبيعية - تسمى هذه النظم إلى خلق
وحدة ، عوضاً عنها من (خلية) جماعية لا تعدو الصلة بين أعضائها
أن تكون (الدفع) إلى ما يسمى (بالتلاحم) وهو تلاحم بدني يبق
ما بقيت القوة في الدفع نحوه .. ولكنه سرعان ما يتبدد إذا ضعف الدافع
والمسك به ، لأن الرباط عن طريق (الفكر المادي) يبق في حدود
الإنانيات ، ويستحيل عليه أن يصهرها في وحدة جماعية نفسية .

٦ - وفي جانب التوجيه : لا يرى الإسلام الإكراه ، ولا ما هو
يتنافر مع طبيعة الإنسان ، من عوامل التوجيه له ، إنه لا يلزمه بأمر ما ،
ولنما يضع أمامه الدعوة إلى مبادئه ، وله مطلق الحرية .. والمشينة في
الإيمان أو عدم الإيمان بها . لا إكراه في الدين ، (١) ولو شاء ربك
لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ، أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا
مؤمنين ، (٢) . فإن آمن فهو يلتزم من ذاته بما آمن به في التوجيه ،
والسلوك ، والمواقف ، فلا يلزمه تتبع البوليس ، ولا إرهاب الأجهزة
السرية الأخرى ، ولا سلطة القانون . ولذا : فالدولة في الإسلام دولة
إنسانية أخلاقية ، وليست دولة بوليسية .

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) يونس : ٩٩ .

العلمانية في التطبيق

ولكن في التطبيق نلاحظ في أوروبا :

أولا : أن البلاد الأوروبية التي أخذت بفكرة العلمانية في مرحلتها الأولى :

لم تزل ترعى المسيحية كدين ، بالإسهام - من ضرائب الدولة نفسها - في مساعدة التعليم الديني في مدارس الجمعيات الدينية ، وهي لا تحول إطلاقاً دون أن ينتشر التعليم الديني في المدارس الخاصة ، وإن كانت لا تعد كثيراً بالمساعدات المادية خشية من احتمكك السلطات الدينية المتعددة مع الدولة ، إن بدا أنها تؤثر مثلاً بقليل أو بكثير بعض الكنائس دون بعض ، على نحو ما عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية ، فالدولة الاتحادية تعترف بثلاث سلطات دينية : سلطة الكنيسة الإنجيلية ، وسلطة الكنيسة الكاثوليكية ، وسلطة الحاخامية اليهودية .

ولم تزل تدخل نفسها ضد ما يظن أنه يمس شؤون الكنيسة من قريب أو بعيد : ففي سنة (١٩٥٨) كتبت أنا ثلاث مقالات في مجلة الأزهر عن المستشرقين والمبشرين ، اعتبرت بعض دوائر الفاتيكان أنها تنطوي على بعض الإحراج لشؤون التبشير الكاثوليكي على وجه الخصوص ، فكان أول احتجاج وصل إلى وزارة الخارجية المصرية هو احتجاج سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، تلاه احتجاجات أخرى عديدة من السفارات الغربية التي تمثل في بلادها أكرية بروتستنتية أو كاثوليكية على السواء .

وكذلك لم تزل الدولة العلمانية الغربية ترعى المسيحية كدين ، والكنيسة كسلطة دينية ، بالحرص على جباية الضرائب الخاصة بالكنيسة عن طريق أجهزتها الإدارية ، وعلى حماية أملاكها ، وتمكينها من مباشرة رسالتها .

وهدف الدولة العلمانية في فصلها عن السلطة الدينية هو - إذن -
اتقاء الاصطدام معها . . . وليس محاولة تخريب قيمها الدينية ، ولا محاولة
الاعتراض على ماتراه السلطة الدينية من واجبات وطقوس وشعائر ...
وحتى رجال الدولة أنفسهم في ممارستهم السياسة العامة للمجتمع ...
يخضعون في ظروف معينة للامعة أنفسهم مع تقاليد الكنيسة ، وعلى
سبيل المثال : دوق اوف وندسور ، وأنتوني إيدن ، في انجلترا : كلاهما
اضطر إلى ترك الوظيفة العامة أو إلى عدم التمسك إليها ، لأن سلوك كل
منهما في حياته الزوجية لا يتفق مع ماتراه الكنيسة من تقاليد في الزواج .
والجنرال (ديجول في فرنسا) أقال وزير التربية الاشتراكي في وزارته
الأولى - بعد أن عاد للحكم في المرة الثانية - بسبب عدم موافقة الوزير على
مساعدة المدارس الدينية في فرنسا ، من مدارس الجزويت ، والفرير ،
بمبلغ ستين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية في ميزانية سنة (١٩٦٣) ،
من غير حق التفتيش عليها من قبل وزارة التربية .

(وجون كينيدي) في انتخاب الرئاسة في الولايات المتحدة لم يفز على
ريتشارد نيكسون في سنة (١٩٦٠) إلا بنسبة ضئيلة ؛ نظراً لأنه ينتمي إلى
الأقالية الكاثوليكية ، وخرج في ترشيحه عن التقليد المنبع هناك .

وحياة الدولة الذي بشرت به العلمانية في البلاد الغربية ، وكذلك
المساواة في الحقوق والاعتبار في ظل هذا الحياء ، تنقضة التفرقة العنصرية
في مجتمعاتها ، كالمجتمع الأمريكي في الولايات المتحدة مع الزنوج ،
والمجتمع الإنجليزي في إنجلترا مع المستوطنين والوافدين من دول
الكومنويلث ، فتشريع عديد من الولايات في أمريكا ، لا يسوى بين البيض
والزنوج ، ويتعارض مع حياد الدولة الفيدرالية ، الذي هو إحدى نتائج
العلمانية ، كما يدعى . وتشريع البرلمان الإنجليزي الخاص بترحيل بعض

القادمين من بلاد (الكومنويلث) وإعادتهم إلى بلادهم ، وبوضع قيود خاصة في سبيل الإقامة في إنجلترا لمن يفد من هذه البلاد ، لا يتفق مع علمانية الدولة وفصلها عن الكنيسة والدين ، إذ أخص من وضعت القيود في سبيلهم ، هم أصحاب الرعية الباكستانية ، والسبب - كما ذكرته بعض الصحف البريطانية - هو الفارق الملموس بين نظام الأسرة وسلوك أفرادها في الإسلام ، وذلك النظام الآخر الذي هو للأسرة المسيحية : ذكرت هذه الصحف على سبيل المثال من ذلك : الزواج بأكثر من واحدة ، وصيام رمضان ، والرغبة في كثرة الأولاد .

وقد تجاوز أمر حياد الدولة - كنتيجة للعلمانية - من بلاد اسكتلندا فيا الكنيسة كسلطة ، واعتقاد الدين وممارسة طقوسه كأمر شخصي ، إلى السلوك الشخصي للأفراد : فالدولة في أي من هذه البلاد تقف الآن موقف الحياد في العلاقات الجنسية ، وعن هذا الموقف : شاع زواج المجموعة ، وابتدأ حل زواج الأخ بأخته ، وأصبح من حق التليذ والتليذة أن يعرفا في مراحل الدراسة - منذ الثامنة - صورة المعاشرة الجنسية ، والحمل ، وتطور الجنين حتى الولادة ، من أفلام ورسوم تعرض عليهم ، كما أصبح من حق الشبان والشابات زيارة معارض جنسية تقام في أماكن عامة يطلعون فيها على الصور المتنوعة للجنسين ، وعلى كتب الجنس ، وأفلام الحب ، المكشوفة ، كما يسمونها ، وزواج التجربة - وهو المعاشرة الجنسية بين الفتى والفتاة قبل الزواج ، وقد لا يصل الأمر بعد ذلك إلى الزواج - تقليد مسلم به الآن في البلاد العلمانية ، سواء في الشرق أم في الغرب ، وقلنا يعترض عليه أبو الفتاة أو أمها ، والزنا لم يعد سبباً لطلاق الزوج من زوجته في الدانيمارك باعتبار أنه أمر شخصي كذلك .

ودولة الفاتيكان - في الطرف الآخر كمثلة للسلطة الدينية - لم تزل تقوم من جانبها بدور كبير في سياسة البلاد التي فيها أغلبية كاثوليكية

عن طريق الأحزاب السياسية التي تسمى (بالديمقراطية المسيحية) وكذلك في السياسة الدولية العالمية ، فالأحزاب الديمقراطية المسيحية هي أجهزة للعمل على رسم الخطة لتنفيذ اتجاه الفاتيكان في الدرجة الأولى ، وعن طريقها حالت الكنيسة حتى الآن دون أن تتطرق العلمانية إلى النوع اليساري الآخر الذي يقيم « البلشفية » ديناً بديل المسيحية .

• • •

ثانياً : يلاحظ أن إلغاء المسيحية في الشرق الأوسط ، وتعويضها بالبلشفية تحقيقاً للعلمانية - بمفهوم الاستتار والتفرد بالسلطة في الدولة - لم يحقق الهدف الذي استهدفته الماركسية اللينينية حتى الآن ، وهو تحويل البلشفية إلى (دين الدولة) ليرتبط به المواطنون من أي مجتمع اشتراكي دون أي رباط آخر من النزعة إلى القومية ، أو الليل إلى الدين السائد قبل التحول الاشتراكي : فالقوميات وكذلك الاتجاهات الدينية السابقة ، ما زالت تلعب دورها في تعويق سير (العالمية) التي تشيد بها الثورات الماركسية ، فإعادة تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى ولايات فيدرالية ، بعد أغسطس سنة ١٩٦٨ ، وكذلك مشروع الدستور الجديد في يوغوسلافيا بتقسيم البلاد من جديد إلى ولايات اتحادية ، وعدم تعيين رئيس للجمهورية بعد للمارشال تيتو .. يصور على الأقل : أن النزعة القومية ظلت قائمة وقوية ، وأن مظهر (العالمية) التي قصدت إليها العلمانية بمفهوم إلغاء للمسيحية .. هو مظهر يفرضه سلطان القوة في الدولة ، وليس تعبيراً عن التحول إلى الماركسية .. هو دستور يتلى ، وليس واقعاً يُحس .

ثالثاً : في الدول الإسلامية :

يلاحظ أن تركيا هي الدولة الإسلامية في الشرق التي أعلنت العلمانية الغربية كأساس لسياساتها الجديدة ، منذ تولي مصطفى أتاتورك السلطة فيها بعد الحرب العالمية الأولى . والسياسيون في الغرب على الخصوص -

ومعهم للمستشرقون في بحوثهم وكتاباتهم — يشيدون بتقدم صناعى على فيها ، ويعودون بأسبابه إلى دخول تركيا مجال الغرب بدون إسلام ، ففصلها بين الإسلام — كدين — والدولة ، هو العامل في نظرم الذى قربها من الدول المتطورة .

إن تركيا في قبولها العلانية كانت مجبرة في تسوية الصلح الذى دار وراء الكواليس مع الحلفاء ، بعد انتصارهم في الحرب العالمية الأولى ، وقصد الحلفاء من إعلان تركيا العلانية ، وفصل الإسلام عن الدولة — وهى مركز الخلافة الإسلامية — أمرين :

الأمر الأول : إلغاء الخلافة الإسلامية ، كأداة تجميع للمسلمين : عرب ، وعجم على السواء في آسيا وأفريقيا ؛ إذ سترتب على إلغاء الخلافة إمكان تمزيق المسلمين إلى عرب ينطقون بالعربية ، وغير عرب ينطقون بلغاتهم الوطنية ، وعندئذ يمكن التبشير بالقومية العربية كذلك لتوسيع الهوة بين المسلمين . ثم لكي لا تكون للقومية العربية فاعلية بعد عزل العرب عن غير العرب من المسلمين — ينضج بقيام جامعة دول عربية ، لتؤكد سيادة كل دولة عربية في مواجهة دولة عربية أخرى . وبذلك يضعف الترابط على أساس اللغة العربية والتي اعتبرت وحدها — دون الإسلام — حجر الزاوية في مفهوم القومية العربية ، وشأن العرب الآن بعد قيام الجامعة العربية يساوى شأن غير العرب المسلمين في تفرقهم على أساس من لغاتهم الوطنية العديدة .

وإبعاد المسلمين غير العرب عن العرب بالتبشير بالقومية العربية بعد إلغاء الخلافة الإسلامية ، ثم إضعاف فاعلية القومية العربية بين العرب من جديد بقيام جامعة دول عربية تؤكد استقلال كل دولة ويلاحظ أن هذا وذلك ، كان مقدمة ضرورية لعزل فلسطين عن قوة المسلمين مجتمعين ، وعن قوة العرب — وحدهم — مجتمعين كذلك ، . . . كان تمهيداً لقيام دولة إسرائيل .

الأمر الثاني : الذي قصده الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى - وهم أصحاب العلمانية الغربية - من إعلان تركيا للعلمانية . . . عزلها عن التراث الإسلامي ، وتكوين أجيالها القادمة في بعد عن الصلة بالإسلام وعن العرب مدياً ؛ وبذلك تصبح تركيا المسلمة قريبة إلى الغرب في ميوله واتجاهاته ، على نحو ما أبعد الإسلام من أسبانيا ، ومن البلقان ، وجزر البحر الأبيض المتوسط ، ولكي يتم التحول عن الإسلام كانت كتابة اللغة التركية بحروف لاتينية بدلاً من الحروف العربية .

والتقدم الصناعي والعلمي في تركيا العلمانية لم يكن بسبب الفصل بين الدين والدولة أي لم يكن بسبب إبعاد الإسلام عن شؤون الدولة ، وما تاجر إليه مبادئه - كما يقال ويدعى - من التخلف - وإنما كان مكافأة من الغرب والشرق على السواء لتركيا على إبعاد للإسلام . . . وإنما كان أولاً وأخيراً بسبب المساعدات الأجنبية التي قدمت لتركيا من جانب الاتحاد السوفيتي في الشرق ، والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص من الغرب ، وهي مساعدات اقتصادية وفنية وعلمية ، لتتحول إلى نموذج بين البلاد الإسلامية .

فالاتحاد السوفياتي له مصلحة داخلية وخارجية في كون تركيا بلداً علمانياً : فمصلحته الداخلية في إخضاع البلاد الإسلامية الآسيوية وفي بلاد القوقاز على الخصوص - للايديولوجية الجديدة وهي إيديولوجية البلشفية أو إيديولوجية إلغاء الدين ، والإيمان بالدولة وحدها . فإذا أصبحت تركيا بلداً علمانياً - ومعظم المسلمين في بلاد القوقاز هم من الأتراك - كان من اليسر على الأجيال الناشئة لهذه البلاد أن تخضع للدين الجديد ، لا يحكم الجوار ولا صلة القرابة فقط ، وإنما : لأن تركيا كانت مركز الخلافة وعلى رأس الإمبراطورية الإسلامية قد أعلنت الآن عزل الإسلام عن شؤون الدولة ، وأخذت لنفسها طريقاً جديداً في الحياة ، هو طريق ممد على الأقل للعلمانية للتركسية ، وإذن لابد أن يكون الإسلام حامل تخلف ، هكذا المنطق ١١ .

وللاتحاد السوفيتي مصلحة خارجية كذلك في كون تركيا بلداً علمانياً ،
هي إمكان التأثير بهذا النموذج على بلاد أخرى إسلامية مجاورة من آسيا :
كإيران وأفغانستان ، فتضعف من علاقتها بالإسلام ، وبذلك تصبح مجالا
حيوياً للاقتصاد والأمن السوفيتي . والاحتلال الروسي القيصري لإيران
في فترة من الزمن ، وحمله على إنشاء « البهايين » ، أو « البايين » ، فيها تخريباً
للقيم الإسلامية .. يعلن عن مدى التطلع الروسي إلى هذه البلاد الإسلامية
منذ وقت طويل قبل الثورة البلشفية في ثورة سنة ١٩١٧ م .

والغرب له مصالح اقتصادية عديدة واستثمارات مالية كبيرة في البلاد
الإسلامية في آسيا وأفريقيا ، ومن شأن قبول هذه البلاد للعلمانية أن
يسهل للغرب طريق الحركة في سبيل الاستغلال الاقتصادي ، سواء أكان
من مصادر الثروة أم من دائرة الطاقة البشرية ، وكتاب : « الإسلام قوة
العنصرية العالمية » لبول شمتز (سنة ١٩٣٦) (١) يوضح في غير لبس إمكانيات
البلاد الإسلامية من الثروة الأرضية والمعدنية ، وتكاملها ، وطاقة
المسلمين في الخصوبة الجنسية ، ويسر الارتباط بينهم على الإيمان بالله ،
وينذر أوروبا بالفناء ، إن هي مكنت المسلمين من التجمع واستخدام هذه
القوى الثلاث ، ونداء هذا الكتاب الموجه إلى الأوروبيين بالإنذار يعبر
عن عمق الرغبة الدينية في الحيلولة دون تجمع المسلمين على الإسلام .

وإن دفعت البلاد الإسلامية اليوم لسبب أو لآخر ، إلى قيود
الاشتراكية - ليس بمفهومها في الغرب ، ولكن بمفهوم البلشفية - فإن هذه

(١) تقوم مجلة « الفكر الإسلامي » ببيروت بنشره على حلقات . وهو من ترجمة
الدكتور محمد شامة الأستاذ المساعد في كلية أصول الدين .

البلاد ستكون أكثر تمهيداً للاستقلال الاقتصادي ، وأكثر طواعية للنوعية الأجنبية ، وثورة كالثورة الثقافية في الصين الشعبية كفيلة بمحو الإسلام في زمن قصير جداً .

ومع كون تركيا بلداً علمانياً يفصل بين الإسلام والدولة فإنها بشأن حرية الأفراد فيها في ممارسة العبادة الإسلامية .. لا تقل عن أي دولة إسلامية أخرى لا تعلن رسمياً : الفصل بين الدين والدولة ، لأن ما أعلنته تركيا في الأمر القريب من الفصل بين الدين والدولة ، مارسه الاستعمار الغربي في الأمر البعيد عملياً ، وفي تدرج ، وفي إحكام ، وفي غيبة من الوعي الإسلامي ، في البلاد العربية التي استعمرها . ولم يغفلت أي بلد إسلامي أو أكثرية إسلامية في آسيا وأفريقيا من الاستعمار الغربي ، ومن ممارسته العلمانية ، وإضعاف الإسلام فيها ، فالإسلام في غالبية هذه البلاد أبعد :

١ - في سياسة الحكم : فنظام الحكم اليوم في سيره : إما علماني غربي أي رأسمالي ، وإما علماني شرقي ، أي بلشفي ماركسي .

٢ - وفي سياسة التوجيه والتعليم : يشار إلى الإسلام في بعض مناهج المرحلتين الأولى والثانية ، ويفضل تمسكاً في التعليم العالي والجامعي ، حتى في البلاد التي تعلن رسمياً أنها تمارس الإسلام في حياة المواطنين فيها .

٣ - وفي سياسة التشريع والقضاء : ما لم يبلغه الاستعمار من مبادئ الإسلام أو مظاهره ، ألغاه الحكم الوطني بعد الاستقلال .

٤ - وفي شئون الدعوة الإسلامية ألغيت الأوقاف الإسلامية .

٥ - وفي سياسة المال والاقتصاد لا يعني فيها : إن كانت ملائمة

أو غير ملائمة للبيادى الإسلامية والانحياز الإسلامي في حياة المسلم .

٦ - ولم يبق إلا الأحوال الشخصية ، أحوال الزواج ، والطلاق

والنفقة ، والحضانة ، والعدة ، إلى آخر موضوعاتها .. فهل النداء بالعلمانية وصيحة من يسمون أنفسهم بالعلمانيين في البلاد الإسلامية هي لإلغاء هذه الأحوال الشخصية ، لإلغاء المظهر الباقي من شخصية المسلمين ؟

لم يبق من الإسلام في الأحوال الشخصية كفاصل بين المسلمين وغيرهم إلا أن المرأة المسلمة لا تتزوج بغير مسلم ، إذ الطلاق سعى إليه الغربيون والشرقيون واقتربوا فيه من الإسلام على درجات مختلفة ، فهل تنحصر العلمانية التي ينادى بها اليوم في جواز زواج المسلمة بغير المسلم ؟ هل في جواز زواج المسلمة بغير المسلم مصلحة الدولة ؟ وتحقيق العالمية ؟ أم هو الاندفاع في التقليد ؟

• • •

ورابعا : يلاحظ أخيراً : أن البلد الذي أعلن الإسلام دستوراً له ، وقام كدولة على أساس منه - وهو باكستان - بقي له من مظاهر التخلف على عهد الاستعمار بعد استقلاله . . ما يفسر الآن بأن سببه الإسلام ، والتمسك به ، ويشير هذه القضية كثير من المستشرقين ، مثل : (ويلفريد سميث) ، في كتابه : « الإسلام في التاريخ ، فيوازن بين تركيا العلمانية وباكستان الإسلامية ، ويخرج من الموازنة بذكر : أن الإسلام يابعاده عن الدولة كان السبب في تقدم تركيا ، وباحتضانه وبتأسيس الدولة عليه كان سبباً في تخلف باكستان ، مع أن كلا من الدولتين أسيوية ، ولا يتكلم العربية كلغة أولى ، ولكن :

أولاً : لأن باكستان بقيت في صلتها بالإسلام ، بعد الاستقلال على النحو الذي كانت عليه في عهد الاستعمار : أي أنها لم تشرع دستوراً إسلامياً يعتمد في مبادئه على القرآن والسنة الصحيحة - كما كان مرتقباً - تأخذ به في جميع نواحي المجتمع الباكستاني كما لم تقم بنشاط غير عادي في

التوعية بالإسلام في المدارس والاماكن العامة ، عدا ذلك النشاط في المساجد ، وهو نشاط تقليدى . وإنما ظل الوضع في سيره كما كان ، وكما هو في أى بلد إسلامى آخر ، نالت من دينه علمانية الغرب في عهد الاستعمار ، وبهذا لم يوضع الإسلام موضع التجربة كدستور ، وكقانون ، وكنهج ، في التربية والسلوك في حياة المجتمع الإسلامى الباكستانى ، واستمرار الوضع السابق على عهد الاستعمار ، هو الذى هيا للعركات اليسارية والاتفصالية في شرق باكستان وغربها اليوم : أن تقوى وتزداد قاعليتها .

ثانيا : لأن المصادر الأجنبية التى قدمت المساعدات الاقتصادية والفنية والعلمية لتركيها العلمانية ، ليس في مصلحتها أن تقدم مثل هذه المساعدات لباكستان المسلمة ، حتى لا يكون وجودها في ازدهار عامل تحريض الدول الإسلامية الأخرى في آسيا وأفريقيا : على تمسكها بالإسلام والسعى إلى الأخذ به في مجالات الحياة المختلفة ؛ إذ من المؤكد أن قوة الإيمان بالإسلام في البلاد الإسلامية ، تشكل وحدها العقبة الأولى في طريق تبعية هذه البلاد للأيديولوجيات الأجنبية الغازية ، وبالتالي في شعور هذه البلاد باستقلالها أمام الإغراء أو التهديد الخارجى ، كما يشكل الإيمان نفس العقبة في طريق التوسع الإسرائيلى في البلاد العربية ، ومحاولة إعلان العلمانية الغربية ، وتطبيق الاشتراكية البلشفية في الوطن العربى هي محاولة تمهد لإسرائيل الاطمئنان على المستقبل والتوسع الاقتصادى والعلمى في هذه البلاد ، كما تمهد للكتل الاستعمارية المنافسة على خيرات الشرق الأوسط ومركزه ، وأن تصل إلى نفوذ فيها .

* * *

والآن ، لا يقال : إن الإسلام يحدد من حرية الإنسان ، ويفرض الرقابة على الإنسان ، أو يكره الإنسان . . إن رسالته هي رسالة الإنسانية في مستواها الفاضل .

والآن أيضا : ليس في الإسلام « جمود » ، طالما كان الاجتهاد مبدأ أساسياً فيه ، وهو مبدأ ملاحقة التطور والوقائع المتجددة ، في إدراجها تحت مبدأ من المبادئ العامة فيه .

والآن كذلك : ليس في عقائد الإسلام تعقيد ، لأنه يفصل بين مستوى الله ومستوى الإنسان فصلاً تاماً : « ليس كمثل شيء » ، « لا تدركه الأبصار » ، وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير ، فلا يختلط الإنسان في خطئه وصوابه بالله في قدسيته وحكمته .

والآن كذلك : ليس في الإسلام أى باعث يبعث على ما يسمى : « بالتخلف » ، طالما لا يرى شراً في الدنيا ، وفي الحياة المادية ، من أكل وشرب ، وزواج ، ونسل ، وزينة... وإنما يرى الشر فقط في « الإمراف » ، والغلو في الاستمتاع بما فيها . وطالما أيضا يرى : أن الإنسان يحمل وزر نفسه وخطيئته وحدها : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ، ولو كان ذا قربى .. (١) . فهو ينظر إلى الإنسان على أنه « وحدة » ، مستقلة ، تنطلق في غير قيود من أخطاء سبقت ، وفي مسؤولية شخصية فردية :

.. لا وصاية ، بل استقلال ..

ولا جمود ، بل حركة .

ولا تخلف ، بل تقدم بالسعى والعمل في الحياة الدنيا .

.. إنسانية خالصة .

.. ومسؤولية فردية واضحة .

.. عبادة لله وحده ، ومساواة بين الإنسان والإنسان .
.. وبشهادة : أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، يتصل
الإنسان بربه من غير وسيط .
.. وبالإيمان بالله يتحرر الإنسان من كل إلزام خارج عنه
.. تلك أسس النظرة الإسلامية إلى الإنسان .

* * *

ولو كان الإسلام في أوروبا ما نشأت العلمانية في الفكر الأوروبي ،
ولما وصل تفكير بعض المفكرين في أوروبا إلى التطرف في المادية ،
والجنوح إلى شحن النفوس بالاحقاد ، ودفعها إلى الانقلاب الدموي ،
لحل بعض المشاكل الاجتماعية .

وإن طلب تطبيق العلمانية في مجتمع إسلامي ، من حاكم ، هو لعدم
أهليته للحكم ، وللهرب من المسؤولية التي يلقيها الإسلام على الحاكم ،
كحاكم ، في طلب الاستقامة في السلوك وأداء أمانة الحكم ، والعدل ،
والشورى المتبادلة ، والرعاية ، وإبس التسلط .

.. ومن مفكر ، هو لقصور في معرفة الإسلام ، وخداع نفسه
وغيره بعرض قضايا ، يدرك أطرافها فقط ، دون جوهرها وغايتها .
.. ومن سياسي ، هو للتلاعب بالفكر غير الناضج ، والتويه في
حلبة المنافسة السياسية .

.. ومن قبي وفتاة ، هو للتحلل من التزام الإيمان في التوجيه ،
والسلوك ، والانطلاق في شهوة البطن ، والفرج ، والملبس ...

* * *

أتراد العلمانية في شرقنا على نمط الفصل بين سلطة دينية وأخرى
مدنية ؟ .. ما هدف الفصل إذن ؟ .

أهو خلق لدولة داخل دولة ، وسلطة بجانب سلطة ؟ . . أعندئذ
تم وحدة الأمة والمجتمع ؟ أم يزداد مصدر الاحتكاك ، بحكم المحافظة على
البقاء ؟

أتراد العلمانية في شرقنا على نمط إلغاء الدين وإشاعة الإلحاد لتنفرد
الدولة بسلطانها ؟ . . ما هو البديل عن الدين في الدولة الآن ؟ . ما هو
الدين الجديد ؟ . وقد رأينا في المرحلة العلمانية الثانية ، السياسة ، كما
رأينا المعبود : « جماعة العمل ، أو « المجتمع ، أو « الدولة ، . . وانتهى
أخيراً : « بالحزب ، .

(أ) أهو القومية العربية في شرقنا ؟ . . وما مضمونها ؟ . . أهو
تاريخ العرب وقد كونه الإسلام ؟ . . أم هو اللغة الفصحى وليست
موجودة إلا في القرآن ؟ . . أم هو اللهجة العامية ؟ وأية لهجة من اللهجات
القائمة في المحيط العربي هي التي تسود ؟ !!

(ب) أهو الماركسية أو البلشفية — كما تسمى رسمياً في السياسة
الدولية ؟ . . وأى ضرب من ضربها : أهو الضرب الأرثوذكسى منها
الذى لا يهادن الرأسمالية ، أم ذلك النوع الآخر الذى يوصف من أصحاب
الضرب الأول بأنه « ردة » ، وهو الذى يضع التعايش السلمى كأسلوب
للعلاقات الدولية ، بدلا من عدم المهادنة ؟ !!

وهل على لهجة عامية واحدة يمكن أن تجتمع الأمة العربية ؟ وهل في
نوع من البلشفة يؤمل في أن تتحد ؟

* * *

إن النصيحة هي دراسة الإسلام أولا دراسة واعية ، وعلماء المسلمين
— قبل عامتهم — عليهم أن يعيدوا دراسته في كتاب الله ، ويستوحوا
الرأى منه ، دون أن يفرضوه عليه .

الفهرس

العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق

تقديم ٣

المقدمة ٥

العلمانية والإسلام في الفكر ٧

- العلمانية في مرحلتها الأولى في الفكر الأوروبي -
- العلمانية في مرحلتها الثانية في الفكر الأوروبي -
- ماركس والمسيحية -

الإسلام وموقفه من العلمانية ٢١

- دعوة التوحيد - ليس في الإسلام مكان للعلمانية -
- دعوة المسلمين جميعاً للرجوع إلى كتاب الله -
- مبدأ الاجتهاد في الإسلام - نظرة الإسلام إلى الدنيا -
- دعوة أهل الكتاب للاتفاق على كلمة سواء -
- الإسلام في السياسة والاقتصاد وشئون الأسرة -

العلمانية في التطبيق ٤٣

- بقاء المسيحية كدين - العلمانية في البلاد الإسلامية -
- الإسلام والإنسان - لماذا العلمانية في شرقنا ؟؟ -

كتب للثوآف

الجانأ الإلهى من التفكير الإسلامى
الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى
الفكر الإسلامى المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه
..... : مشكلات الأسرة والتكافل
الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم
الإسلام ونظم الحكم المعاصرة
الإسلام فى حل مشكلات المجتمع المعاصر
الإسلام فى الواقع الأيدىولوجى المعاصر
الفكر الإسلامى فى تطوره
نظام التأمين بين هدى الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر
خمس رسائل إلى الشباب
الإسلام فى حياة المسلم
رأى الدين بين السائل والمجيب
من مفاهيم القرآن فى العقيدة والسلوك
نحو القرآن الكريم
منهج القرآن فى تطوير المجتمع
الدين والحضارة الإنسانية
غيوم تحجب الإسلام
حالية الثقافة فى القرن الثالث الهجرى : السهروردى
فى التفسير الموضوعى للقرآن الكريم : الإنسان والمجتمع .

نفسه بعض سور من القرآن الكريم :

- | | |
|------------------|------------------|
| (أ) سورة المائدة | (ب) سورة الأنعام |
| (ج) سورة الأعراف | (د) سورة الصافات |
| (هـ) سورة الجن | |

كتب تالية

تفسير : سورة يونس - سورة هود - سورة الفجر -
سورة المؤمنون .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٦٩ / ١٩٧٦

الترقيم الدولي ISBN 977 - 7042043

39

Bibliotheca Alexandrina



0247578

الثنى ه قروش